جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات التركية الإيرانية
للفترة (1979-2010م)

إعداد الطالب
علي محمد علي الناصر

إشراف
الدكتور صداح الحباشنة

رسـالة مقدمـة إلى عمـادة الدراسـات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسـم العلوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2010

الإهداء

إلى والدتي الغالية ...

إلى زوجتي الحبيبة...

وإلى أولادي الأحباء ...

أهدي هذا العمل المتواضع

علي الناصر

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثراءها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالأخص أستاذي الدكتور صداح الحباشنة رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، فالشكر الجزيل على جهده وإرشاده وتوجيه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات للباحث أو تقديم النصح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق والترجمة.

علي الناصر

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات التركية الإيرانية للفترة (1979-2010م)

علي محمد علي الناصر

جامعة مؤتة، 2010

تعتبر كل من تركيا وإيران من أهم الوحدات السياسية المكونة لإقليم الشرق الأوسط، سواء استندنا في ذلك إلى الأهمية التاريخية لكلا الدولتين أو للأهمية الحاضرة والمستقبلية المتوقعة لهما سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وهدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطورات العلاقات التركية الإيرانية منذ عام 1979 وحتى عام 2010 في شتى مجالات العلاقة البينية أو الثنائية بين البلدين، وتوضيح أهم المحطات التي توقفت عندها هذه العلاقة والتي شكلت بداية لتغيرات مفصلية في سياسة كل من البلدين تجاه الآخر، ومدى أهمية التفاعلات السياسية والاقتصادية التي تضمنتها العلاقة بين البلدين وكذلك أثر الطموحات الإقليمية لهما في بناء التوجهات المستقبلية لكل طرف في علاقته مع الطرف الآخر.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه ورغم وجود العديد من العوامل المحددة للتنافس الإقليمي الإيراني- التركي، فإن مسار التنافس بينهما بدأ يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات والمواصلات. فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة، وبذلك فإن تغلب عوامل التقارب والتعاون على عوامل التنافس والصراع يمكن أن يكون وارداً جداً في مستقبل العلاقات بين البلدين.

Abstract

Turkey– Iran Relations: 1979-2010

Ali Mohammed Ali Al-Nasser
Mu'ta University, 2010

Turkey and Iran are considered the most important political units in the Middle East region, whether we look to the historic importance of both States or of the importance of present and expected future for them both at the regional or international level.

This study aimed to follow the developments of the relations between Turkey and Iran since 1979 and until 2010 in various areas of the relations between the two countries, and to clarify the most important stages of this relationship, which marked the beginning of the changes in the policy of both countries towards the other, and the importance of the political and economic interactions in the relationship between the two countries, as well as the impact of regional ambitions of them in building the future direction of each party in its relationship with the other.

The study concluded that, although there are many determinants of Iranian-Turkish regional competitive, the course of the rivalry in recent years has started to take the character of cooperation in the field of infrastructure projects especially in oil and gas, telecommunications and transport. The common interest requires cooperation, not confrontation, Thus, the factors of convergence and cooperation may overcome factors of competition and conflict in the future of relations between the two countries.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها ومشكلتها

1.1 مبررات الدراسة ومشكلتها وأهدافها

تعتبر كل من تركيا وإيران من أهم الوحدات السياسية المكونة لإقليم الشرق الأوسط، سواء استندنا في ذلك إلى الأهمية التاريخية لكلا الدولتين أو للأهمية الحاضرة والمستقبلية المتوقعة لهما سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، حيث تمثل كل من تركيا وإيران امتداداً لتراث إمبراطوري لا يستهان به على الصعيد التاريخي، ففي الوقت الذي تعتبر إيران نفسها وريثة الإمبراطورية الفارسية القديمة إضافة لكونها حامية المذهب الإسلامي الشيعي في العالم، فإن تركيا تمتلك الإرث الإمبراطوري العثماني الذي لا يزال حديثاً نسبياً مقارنة بالإرث الفارسي للدولة الإيرانية، إضافة لكونها تعتبر من أهم دول المذهب الإسلامي السني في العالم، وخصوصاً إذا ما أخذنا بالاعتبار الإرث الصراعي بين المذهبين في عصر الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية في تركيا خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر.

أما الحاضر الذي تعيشه كل من الدولتين، فهو لا يقل بأي حال من الأحوال عن أهمية الإرث التاريخي لكلا الدولتين، حيث أضحت تركيا الحديثة من أهم دول المنطقة ومن أهم اللاعبين السياسيين فيها، سواء من خلال علاقاتها وتحالفاتها المتعددة سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، والتي ساهم بها موقعها المثالي المتوسط بين القارات الثلاث (أوروبا، آسيا، أفريقيا).

في حين تمثل إيران حالياً احد أهم القوى العسكرية الصاعدة في المنطقة والعالم ككل، خصوصاً في ظل مساعيها الدءوبة لتعزيز قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، إضافة إلى علاقاتها المتعددة والمتشابكة مع الكثير من الحركات والجماعات الإسلامية في المنطقة سواء في لبنان أو فلسطين أو اليمن، وحتى في دول المغرب العربي. إضافة إلى علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الواسعة

مع مجموعة من الدول الفاعلة في النظام الدولي مثل روسيا والصين والهند وألمانيا وفرنسا.

أما على صعيد العلاقات الثنائية التركية- الإيرانية فهذه العلاقة تتجاوز فـي أبعادها السياسية والإستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلـدين إذ إن طبيعتهـا الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الصغرى عموماً. ولئن أمكن -نظرياً- اعتبار إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافيـاً لـدول المنطقة جميعها وخصوصاً فيما يتعلق بتركيا وماضيها العثماني، فإن من الطبيعـي أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من الدولتين لتشمل جميع التفاعلات الإقليميـة فـي المنطقة.

وتعود العلاقات الثنائية بين البلدين إلى فترة ظهـور الجمهوريـة التركيـة الحديثة في العشرينيات من القرن العشرين عندما ساهمت قضية الأكراد في التقريب بين الدولتين، حيث دأبت حكومتي كل من تركيا وإيران ومن أجل تطويق واحتـواء الخطر المتصاعد للحركة الكردية والجماعات المعارض الأخرى ومنذ زمن بعيـد، إلى السير قدماً في اتجاه التعاون على قاعدة أمنية واحدة بحكم الواقـع الجغرافـي والإثني الذي فرض على كلا البلدين هذا الشكل من أشكال العلاقات الثنائية.

وربما ساهمت طبيعة أنظمة الحكم القائمة في البلدين خلال الفترة اللاحقة - النظام العلماني في تركيا والنظام الملكي الشاهنشاهي في إيران- في التقارب الـذي شهدته العلاقات بين البلدين في الفترة اللاحقة، والذي ترسخ مـع تأسـيس منظمـة الحلف المركزي (حلف بغداد) في أغسطس 1955، الذي مثل مؤشراً جديداً علـى تقارب إيران وتركيا تحت السقف الدولي اللتين بنتا سياساتهما الإقليمية تحته وعلـى قياسه.

ورغم فشل حلف بغداد، إلا أن التعاون بين الدولتين استمر بصورة متصاعدة تجسدت في تأسس التعـاون الإقليمـي للتنميـة Regional Cooperation for Development بهدف إقامة مشاريع اقتصادية مـشتركة بـين تركيـا وإيـران وباكستان.

ومع نجاح الثورة الإيرانية في العام 1979، تغيرت الأوزان النسبية في منطقة الشرق الأوسط من جديد، من جراء تصادم النظام الإيراني الجديد مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ، وتأسيساً على ذلك التصادم فقد عادت العلاقات التركية- الإيرانية إلى قديم عهدها من فتور وتصارع. وجاء الانقلاب العسكري في تركيا عام 1980 ليزيد من حدة الاستقطاب في العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين.

إلا أن ضرورة التعاون الاقتصادي في العلاقات بين البلدين جاءت لتطغى على حالة الفتور السياسي بينهما، حيث شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الثمانينيات فترة من الانتعاش النسبي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية ، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول 499 كيلومتراً.

ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك. ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة من كازاخستان شرقاً وأذربيجان غرباً، والتي تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، ترقد على ثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً.

دخلت العلاقات الإيرانية- التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق عام 2003، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء تنامي الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية. كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً وبين إيران وتركيا الخصوص.

ومن هنا شهدت السنوات الأخيرة الكثير من التحركات التركية والإيرانية لتعزيز نفوذهما الإقليمي سواء في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أو منطقة الشرق

الأوسط، مما ينبئ بمرحلة من التنافس الإقليمي الحاد بين الدولتين، وخصوصاً في ظل تنامي سلطة حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا منذ عام 2002، والذي بدأ ينظر إليها -سواء من قبل دول الإقليم أو من قبل الدول الكبرى في النظام الدولي- باعتبارها تجديداً للطموحات العثمانية القديمة ذات النهج الإسلامي السني، وفي المقابل لا أحد يستطيع إنكار تنامي الطموحات الإيرانية ذات النهج الإسلامي الشيعي على المستويين الإقليمي والدولي.

2.1 الأهمية العلمية والعملية للدراسة

استناداً إلى ما سبق فإن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية تنبع من كونها تحاول التدقيق في تطور العلاقات التركية الإيرانية خلال الفترة الممتدة من اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وحتى عام 2010 للكشف عن الاتجاهات الأساسية التي حكمت هذه العلاقة والتي ساهمت في تكوين سياسة كل طرف تجاه الطرف الآخر سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري وحتى الديني، للوصول إلى استنتاجات منطقية تساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تحكم هذه العلاقة وتطورها.

أما من الناحية العلمية فتحاول هذه الدراسة تقديم دراسة أكاديمية متكاملة تتضمن رصداً لتطور العلاقات التركية الإيرانية خلال ثلاثة عقود من الزمن وفي ظل العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي أحاطت بهذه العلاقة، بحيث يمكن أن تخرج هذه الدراسة باستنتاجات واقعية فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقة. وتزويد المكتبة العربية الخاصة بالعلاقات الإقليمية بدراسة جادة ومحكمة لحالة فريدة من نوعها في هذا المجال، وخصوصاً في ظل العلاقة الارتباطية الكبيرة بين مستقبل التفاعلات البينية التركية الإيرانية ومستقبل توجهات كل من البلدين للمنطقة العربية.

3.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات العلاقات التركية الإيرانية منذ عام 1979 وحتى عام 2010 في شتى مجالات العلاقة البينية أو الثنائية بين البلدين، وتوضيح أهم المحطات التي توقفت عندها هذه العلاقة والتي شكلت بداية لتغيرات مفصلية في سياسة كل من البلدين تجاه الآخر، ومدى أهمية التفاعلات السياسية والاقتصادية التي تضمنتها العلاقة بين البلدين وكذلك أثر الطموحات الإقليمية لهما في بناء التوجهات المستقبلية لكل طرف في علاقته مع الطرف الآخر.

4.1 الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، استطاع التوصل إلى مجموعة قليلة من الدراسات التي تتناول تطور العلاقة التركية الإيرانية والتفاعلات السياسية بين البلدين في أكثر من مرحلة تاريخية سواء قديماً أو حديثا، كما توصل على مجموعة من الدراسة التي تناولت السياسة الخارجية الإقليمية والدولية لكل من البلدين. بحيث يمكن لهذه الدراسات أن تساعد في توفير مرجعية بحثية جيدة في بناء الدراسة الحالية. وفيما يلي استعراضاً لأهم هذه الدراسات مرتبة من الأقدم وحتى الأحدث:

دراسة روبرت أولسن (Olson, 1998) بعنوان (The Kurdish question and Turkish-Iranian relations : from World War I to 1998) "المسألة الكردية والعلاقات التركية الإيرانية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1998".

وركزت هذه الدراسة على المسألة الكردية وتحديات تصاعد القومية الكردية على العلاقات بين تركيا وإيران منذ الحرب العالمية الثانية مع التركيز على فترة الحرب العراقية الإيرانية خلال أعوام 1980-1988 وحرب الخليج الثانية عام 1991، والتفاعلات التي شهدتها القضية الكردية خلال هذه السنوات، وكيفية تعامل كل من تركيا وإيران مع هذه القضية سواء في الجانب التعاوني والأمني بينهما أو في الجانب الخلافي فيما يتعلق بأولويات السياسة الخارجية لكل من الدولتين تجاه القضايا الإقليمية المحيط وأثر ذلك على القضية الكردية.

وخلصت الدراسة إلى أن المسألة الكردية تبقى العامل الأهم في التفاعل السياسي والإستراتيجي بين كل من تركيا وإيران منذ الحرب العالمية الأولى وظهور الدول التركية الحديثة.

دراسة روبرت أولسن (Olson, 2000) بعنوان (Turkey-Iran Relations, 1997 to 2000: The Kurdish and Islamist Questions) " العلاقات التركية الإيرانية 1997-2000: المسألتين الكردية والإسلامية".

وهدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران خلال الفترة الممتدة من عام 1997 وحتى عام 2000، حيث استخدم الباحث نظرية التوازن في العلاقات الدولية لتفسير العلاقات التركية مع إيران، من خلال التركيز على دور المسألتين الكردية والإسلامية في هذه العلاقة للتأكيد على الملامح الأساسية للعلاقة بين البلدين.

وخلصت الدراسة إلى أنه ورغم العديد من المحطات التنافسية والخلافية التي شهدتها العلاقة بين البلدين خلال فترة الدراسة فإن كل من الدولتين أصبحت جزءاً أساسية من السياسة الخارجية للدولة الأخرى، استناداً إلى معطيات الواقع الإقليمي والقرب الجغرافي والتشابك في المصالح الإقليمية لهما، كما ساهمت القضية الكردية في زيادة شعور البلدين بضرورة بناء إستراتيجية موحدة تجاه هذه القضية، إضافة لإمكانية التعاون في المجالات الاقتصادية وخصوصاً نقل النفط الإيراني إلى أوروبا.

دراسة (شكارة، 2003) بعنوان (إيران والعراق وتركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور إيران الاقتصادي-الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي، ومأزق احتواء العراق ونتائجه، ودوافع تركيا الإستراتيجية في الشرق الأوسط والخليج العربي، مع الأخذ بالاعتبار دور ومصالح القوى الأخرى القادمة من خارج المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر طرفاً مهماً في أمن الشرق الأوسط والخليج العربي بوصفها القوى العظمى المهيمنة.

وخلصت الدراسة إلى أن كل من إيران والعراق وتركيا تعتبر عناصر رئيسة في أمن الشرق الأوسط والخليج. وتتأثر إستراتيجية كل من هذه الدول، بهذا الشأن، بديناميكيات سياساتها الداخلية وبتوازن القوى فيما بينها الذي لا يكف عن التغير.

وأن النظرة الشاملة الموجزة على الوضع الأمني لهذه الدول الثلاث تكشف أن هذه الدول تركز بقوة، رغم أنها لا تركز كلياً، على مصادر التهديد الداخلية أو تلك القادمة عبر الحدود. فإنه من الواضح أن هذه الدول الثلاث تعتبر الخليج، بشكل خاص، منطقة ذات أهمية إستراتيجية وذلك من وجهة النظر السياسية والأمنية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن تعقيد الديناميكيات الداخلية والإقليمية، المؤثرة على السياسات الخارجية الخاصة بإيران والعراق وتركيا، ينتج بيئة سياسية غير مستقرة فيما يخص الشرق الأوسط. ومما يزيد الأمر تعقيداً مصالح المجتمع الدولي في القيمة الإستراتيجية للخليج كمنطقة لتأمين الطاقة. ومن هنا فإن وضع إطار عملي لنظام أمن الشرق الأوسط والخليج يجب أن يتم ضمن هذه البيئة المعقدة والمتقلبة، ولا يعتبر نظام الأمن هذا مهماً بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج فحسب، إنما يكتسب الاستقرار في المنطقة أهمية عالمية شاملة لأن الخليج يحمل مضامين إستراتيجية هائلة تتعلق بالطاقة بالنسبة إلى المجتمع الدولي عموماً.

دراسة روبرت أولسن (Olson, 2004) بعنوان (Turkey-Iran relations, 1979-2004) revolution, ideology, war, coups, and geopolitics "العلاقات التركية الإيرانية 1979- 2004: الثورة، الايديولوجيا، الحرب، الانقلابات والجغرافية السياسية".

وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم استعراض لأهم ملامح العلاقات التركية الإيرانية خلال الفترة الممتدة من عام 1979 وحتى عام 2004 من خلال التركيز على الأبعاد الأيديولوجية للعلاقة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ودور العامل الديني في سياسات إيران الخارجية، وكذلك دور الحرب العراقية الإيرانية في توثيق العلاقات الاقتصادية والتعاون بين تركيا وإيران، مع دراسة أثر الانقلابات العسكرية في تركيا على هذه العلاقة، في ظل الواقع الجيواستراتيجي

للبلدين في المنطقة، وفي ظل التطورات التي شهدها النظام السياسي الـدولي بعـد التفرد الأمريكي في قيادة هذا النظام.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بسياسات البلدين تجاه بعضهما البعض خلال هذه الفترة، والاحتمالات المستقبلية لتطور العلاقة بينهما في ظل التغيرات التي أصابت النظام السياسي التركي مع وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة، وفي ظل الخلاف المتصاعد بين إيران الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والدول الغربية والذين يعتبرون حلفاء استراتيجيين لتركيا في النظام الدولي.

دراسة (جفال، 2005) بعنوان التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما هي أهم المعطيات العرقية والدينية عبر القوقاز وآسيا الوسطى؟

2- كيف توظف تركيا وإيران هذه المعطيات بما يخدم طموحاتهما الإقليمية؟

3- هل تمتلك تركيا وإيران قدرات من شأنها التأثير في المستقبل الـسياسي لدول المنطقة لإخراجها من الهيمنة الروسية أم أنهما تسعيان إلى الاستفادة من سوق المنطقة وثرواتها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات استعرضت الدراسة أسس التنافس التركـي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، التي تبرز اهتمام الدولتين بتوظيف المعطيـات الحضارية والجغرافية والثقافية التي تربط كلا منهما بشعوب ودول آسيا الوسـطى والقوقاز، وحرص كلتا الدولتين على تقديم نفسهما كنموذج يحتذى من هذه الـدول، وأن هذا التنافس يبلغ ذروته في جمهورية أذربيجان التي تتجاذبها إيـران مـذهبياً وتركيا قومياً. ومن ثم انتقلت إلى تفصيل ملامح سياسة كل من تركيا وإيـران فـي آسيا الوسطى والقوقاز.

وحددت الدراسة عوامل التقارب التركي - الإيرانـي ومعوقاتـه فعوامـل التقارب هي التجارب السابقة للتنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، بدءاً بميثـاق سعد أباد عام 1937 بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق، ثم حلف بغـداد عام 1958، وحلف المعاهدة المركزية عام 1964، ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية

عام 1965، ومنظمة التعاون الاقتصادي 1985، ثم توسيع هذه الأخيرة عام 1992 لتضم أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكيرجيستان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان. والموقع الجيواستراتيجي، حيث تمثل المنطقة التركية - الإيرانية ومجموع الأعضاء الجدد في منظمة التعاون الاقتصادي تجمعاً متماسكاً جغرافياً، يمتد من الهند والصين شرقاً، إلى مشارف أوروبا والبحر المتوسط غرباً، ومن جنوب روسيا شمالاً إلى الخليج العربي وبحر عمان جنوباً. إضافة إلى القواسم الثقافية والتاريخية لشعوب المنطقة في إطار ما يسمى الحضارة التركية - الفارسية.

أما بالنسبة للمعوقات فتكمن في اختلاف طبيعة النظام السياسي في تركيا وإيران، وبالتالي وجود مؤسسات سياسية وطنية غير متجانسة، وانتهاج سياسات خارجية متناقضة. وضعف الاستقرار السياسي في إيران وتركيا وفي جمهوريات عديدة مجاورة. والأثر السلبي للطروحات المتطرفة لبعض الأوساط السياسية في كل من تركيا وإيران. ومنها المطالبة بإحياء التراث الإمبراطوري لتركيا، أو المطالبة بإعادة ترتيب الحدود على أساس عرقي، مثل ما هو مطروح من طرف أنصار توحيد أذربيجان، وما تثيره الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإيرانية والتيار المتشدد فيها من مخاوف إقليمية ودولية كبيرة. إضافة إلى تدخل القوى الكبرى في المنطقة .

وخلصت الدراسة إلى أن سياسات الدولتين في هذه المنطقة تتوقف على عوامل عديدة، أهمها حل التناقضات الداخلية، والقدرة على تلبية حاجات الدول الناشئة المتطلعة إلى دوريهما، ومواجهة نفوذ القوى الكبرى، وخاصة الأمريكي، والروسي الذي لا يزال المحدد الأبرز لسياسات المنطقة.

دراسة بولنت آراس (Aras, 2008) بعنوان (From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran) "من الخلاف إلى التعاون: الكشف عن العلاقات التركية مع سوريا وإيران"،

وقد هدفت هذه الدراسة إلى رصد التغيرات الأخيرة في العلاقات بين تركيا وإيران وسوريا، ومحاول تفسير التغير في السياسة التركية تجاه الدولتين، بعد

مرحلة من العداء الذي شهدته العلاقة في التسعينيات من القرن العشرين، وفي ظـل التوترات الأمنية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط.

وخلصت الدراسة إلى التركيز على البعد الداخلي والقضايا الداخليـة التـي عاشتها تركيا وأثرت بالتالي على اتجاهات سياستها الخارجية تجاه إيران وسـوريا، والكيفية التي تعامل معها النظام السياسي الجديد في تركيا تجـاه القـضية الكرديـة والإسلام السياسي. إضافة إلى دور العامل الخـارجي المتمثـل بـرفض الاتحـاد الأوروبي لانضمام تركيا إلى هذا الاتحاد وبالتالي التحول التركي إلـى لعـب دور إقليمي متزايد في المنطقة مستغلاً الإرث التاريخي التركي في المنطقة والمتغيـرات المتسارعة في العلاقات الإقليمية لمختلف الدور الفاعلة في منطقة الشرق الأوسـط، خصوصاً بعد احتلال العراق عام 2003 وتزايد الهيمنة الإيرانية في منطقة الخلـيج والتصاعد في الخلاف الإيراني الأمريكي.

دراسـة كبراوغلـو (Kibaroglu, 2008) بعنـوان (Implications of A Nuclear Iran for Turkey)، "تداعيات البرنامج النووي الإيراني على تركيا".

تناقش هذه الدراسة تداعيات البرنامج النووي الإيراني والمساعي الإيرانـي لامتلاك التقنية النووية ومدى تأثير نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية على الأمن القومي التركي. حيث تخلص الدراسة إلى أن وصول إيران لتحقيق أهدافها في بناء منظومة عسكرية نووية سيعطيها التفوق الواضح في ميزان القـوى الإقليمـي مـع تركيا، مما سيكون من شأنه تشكيل تهديد لحالة الهدوء النسبي الذي يغلف العلاقـات بين البلدين منذ عدة قرون. فمن الملاحظ في السنوات منذ التسعينيات زيادة التـوتر في العلاقات بين البلدين، والذي تعزز مع وصول الإسلاميين السنّة إلى الحكم فـي إيران ليغذيه ويعزز فرص التنافس والخلاف بين الدولتين.

دراسة (باكير، 2009) بعنوان التنافس التركي- الإيراني على النفـوذ فـي المنطقة العربية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 55، أبريل.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة محددات التنافس التركـي – الإيرانـي فـي المنطقة العربية، والعوامل التي تحول دون تحول هذا التنافس في الوقت الحاضـر إلى صراع بينهما، ومنها التـوازن الموجـود علـى مختلـف الـصعد الـسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، كما تتناول الدراسة أهمية المنطقة العربية في الأجندة الإيرانية والتركية وآليات ووسائل تحرك كل منهما في هذا المجال ومستقبل التنافس بينهما على النفوذ الجيوسياسي لهذا الحيز.

وخلصت الدراسة إلى أن المستقبل لتركيا في المنطقة إذا بقي الوضع الراهن على حاله، ولم تحصل إيران على السلاح النووي، فالنهج الإيراني هو نهج صدامي وتوسعي ويعبر عن أطماع إقليمية ودور انتهازي، أما النهج التركي فهو تفاعلي، طبيعي، معتدل وعقلاني، وعليه تبدو الدول العربية لمعطيات واقعية تعبر عن نقص في القوة الإقليمية في هذه المرحلة التاريخية العصيبة، أكثر تقبلاً لفكرة الاستعانة بالدور التركي في مواجهة النفوذ الإيراني، وأن كانت تركيا لا تسعى لتقديم نفسها على هذا النحو منعاً من الاصطدام المباشر مع إيران.

5.1 منهجية الدراسة

للوصول إلى الغاية المنشودة منها سوف ترتكز الدراسة على المنهجين الرئيسيين التالية في البحث العلمي في العلاقات الدولية:

المنهج التاريخي التحليلي: وهو المنهج الذي ينطلق من استخدام المعلومات والأحداث التاريخية وطبيعة تناول المؤرخين لها باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لمحاور الدراسة المستندة على هذه المعلومات وعملية تطور الأحداث وتصاعد وتيرتها، حيث يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفد التغيرات الحالية والمستقبلية، وفرضت الدراسة استخدام هذا المنهج لتتبع تطور العلاقات التركية الإيرانية خلال الفترة الزمنية المحددة في الدراسة والتي تمتد من عام 1979 وحتى عام 2010، وذلك بإلقاء الضوء على مقومات هذه العلاقة والعوامل التي أثرت بها خلال هذه الفترة من أحداث ووقائع أحدثت تأثيراً محددا في التفاعلات البينية بين البلدين.

المنهج الوصفي التحليلي: إن محاولة الفهم الصحيح للتطورات التي رافقت تطور العلاقات التركية الإيرانية منذ عام 1979 وحتى الآن، ودراسة وتحليل المتغيرات

والظروف والأزمات التي أصابت هذه العلاقة وأثرها في بناء سياسـة كـل دولـة وتوجهاتها تجاه الأخرى، فرضت استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيـه الاسـتنباط والاستقراء، بهدف تمكين الباحث من قراءة الظروف والأزمات والمتغيرات الإقليمية والدولية وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكّنه من الوصول إلى فهم دقيق لطبيعة العلاقات بين تركيا وإيران خلال فترة الدراسة، إضافة إلى تجميع الجزئيـات فـي إطار تحليل كلي لاتخاذ حكم شامل حول مستقبل هذه العلاقات في ظـل الظـروف والمعطيات الإقليمية والدولية.

6.1 تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مضمونه:

ما أهم ملامح العلاقات التركية الإيرانية خلال الفترة الممتدة منذ عام 1979 وحتى العام الحالي 2010 وما اثر ذلك على مستقبل العلاقات بين البلدين؟

واستناداً إلى هذا التساؤل الرئيسي تطرح الدراسة مجموعة من التـساؤلات الفرعية التي تحاول الإجابة عليها للوصول إلى الهدف الرئيسي من الدراسة، وهـذه الأسئلة هي:

أولاً: ما دور البعد التاريخي المتمثل بالإرث العثمـاني لتركيـا الحـديث، والإرث الفارسي والملكي السابق في إيران في تطورات العلاقة بين البلدين خلال الفترة الممتدة من عام 1979 وحتى عام 2010؟

ثانياً: ما العوامل الدافعة لتطوير العلاقات بين كل من تركيا وإيران ومـا العوامـل المعيقة لتحقيق هذا التطور؟

ثالثاً: ما دور العامل الأيديولوجي والمذهبي في التفاعلات السياسية والاقتصادية بين تركيا وإيران خلال هذه الفترة؟

رابعاً: ما أثر المعطيات والمتغيرات الإقليمية والدولية على تطور العلاقات التركية الإيراني خلال الفترة موضوع الدراسة؟

خامساً: ما أثر القضية الكردية على العلاقات بين تركيـا وإيـران خـلال الفتـرة موضوع الدراسة، وما الاحتمالات الممكنة مستقبلياً للتعامل مع هذه القضية؟

سادساً: ما أثر التوجهات الإيرانية الجديدة لبناء قوة عسكرية إقليميـة كبـرى فـي اتجاهات العلاقات الحالية والمستقبلية بين تركيا وإيران؟

سابعاً: ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات بين تركيا وإيران ؟

الفصل الثاني
العلاقات التركية الإيرانية (1979-2002م)

تبلغ مساحة إيران كما يشير كتـاب حقـائق العـالم لعـام 2009 حـوالي 1.648.195 كم2، وهي بذلك تعتبر الدولة الثامنة عشرة عالمياً من حيث المساحة، في حين يقدر عدد سكانها حسب تقديرات كتاب حقائق العالم بحوالي 66.430.000 نسمة حسب تقديرات عام 2009، وهي بذلك تعتبر الدولة التاسعة عشرة عالمياً من حيث عدد السكان(World Fact Book 2009).

أما تركيا فتبلغ مساحتها حوالي 783.562 كم2، وهي بذلك تحتـل المرتبـة السابعة والثلاثين عالميا من حيث المساحة. أما بالنسبة لعدد السكان فتشير تقديرات كتاب حقائق العالم لعام 2009 بأن عدد سكان تركيا يبلـغ حـوالي 76.800.000 نسمة، وهي تحتل المرتبة السابعة عشرة عالمياً من حيث عدد السكان (World Fact Book 2009).



وتشكل الفترة الممتدة من عام 1979 وحتى عام 2002 أحد أهـم مراحـل تطور العلاقات التركية الإيرانية في العصر الحديث، فبعد أكثر من ستة عقود مـن

حكم النظام العلماني في إيران، والذي ترافق مع ظهور الجمهورية التركيـة بقيـادة أتاتورك، عادت النزعة الدينية إلى السلطة في إيران بعد وصول آية اله الخميني إلى السلطة ونجاح الثورة الإسلامية في إيران والتي أعادت تبنـي المـذهب الـشيعي كمذهب رسمي للنظام الجديد.

كما شهدت هذه الفترة تثبيت النظام العلماني في تركيا بعد الانقلاب العسكري عام 1980 في تركيا والذي جاء لوضع حد لتزايد نفوذ الحركات السياسية الإسلامية في تركيا وخصوصاً بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وخشية النظام العـسكري العلماني في تركيا من اقتداء هذه الحركات الإسلامية بالنموذج الإيراني والسعي نحو الوصول إلى السلطة.

ومن هنا اتخذت العلاقات بين البلدين في هذه الفترة أكثر من منحـى، فبعـد التطورات الملحوظة التي شهدتها خلال عقد الثمانينيات من القرن العـشرين، جـاء انهيار الاتحاد السوفييتي وعودة الطموحات الإقليمية لكلا البلدين ليقـود العلاقـات بينهما إلى منحى صراعي نوعاً ما أدى إلى توتير العلاقات وصـولاً إلـى قطـع العلاقات الدبلوماسية في الفترة ما بين عامي 1997-1998.

ويستعرض هذا الفصل تطور العلاقات التركية الإيرانية خلال الفترة الممتدة منذ عام 1979 وحتى عام 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا.

1.2 العلاقات التركية الإيرانية بعد اندلاع الثورة الإيرانية:

أثار انفجار الثورة الإيرانية بطريقة مفاجئة العديد من التساؤلات في العالم عامة والعالم الإسلامي خاصة، نظرا لما صاحب الثورة الإيرانية مـن ضـجة إعلاميـة ضخمت من قدرتها، وأضفت هالة من التقديس والقدرة التنظيمية الفائقة على قياداتها والقائمين عليها وأفرغته تماماً من مضمونها الفكري والاجتماعي لدرجة أن بعـض المحللين اعتبرها من ملامح العمل السياسي في العالم الثالث (السبكي، 1999).

وكان من الطبيعي أن يمتد تأثير هذه الثورة الإسلامية الجديدة إلـى النظـام الإقليمي المحيط بإيران، والذي تشكل تركيا أحد أهم الوحدات الأساسية فيه، إضافة لكون تركيا بدأت تشهد تصاعداً واضحاً في نشاط الإسلام السياسي في تركيا خـلال

فترة السبعينات مع ظهور حزب السلامة الوطني والعديد من الشخصيات السياسية التركية ذات الخلفيات الفكرية الإسلامية ومن أهمها نجم الدين أربكان الذي مهد للصعود الواضح للإسلام السياسي في تركيا فيما بعد (الجهماني، 1997).

ومن هنا بدأت تركيا العلمانية تشعر بالقلق المتزايد من الطروحات الإيرانية الهادفة إلى تصدير الثورة للبلدان المجاورة، الأمر الذي أثر كثيراً على العلاقات الثنائية بين البلدين التي شهدت تراجعاً واضحاً بعد فترة طويلة من العلاقات الوطيدة بين الدولتين في ظل النظام العلماني للشاه في إيران (Cetinsaya., 2007).

وفي يونيو من عام 1980م، حاز حزب السلامة الوطني الإسلامية التركي على انتباه العالم، وذلك عندما عقد اجتماعاً جماهيرياً كبيراً تحت شعار (أنقذوا القدس)، رفع فيه المشاركون الأعلام الخضراء ودعوا إلى إقامة دولة إسلامية، وقد أثار هذا الحشد قلقاً كبيراً لدى الأوساط العلمانية والمؤسسة العسكرية في تركيا. وتعتبر هذه الحادثة من الأسباب التي دفعت الجيش التركي للانقلاب في 12 سبتمبر من عام 1980م، بالإضافة إلى ما شهدت البلاد من حوادث إرهابية على مر السنين الأخيرة، وقد اتخذت جراء هذا الانقلاب إجراءات قمع شديدة ضد الأحزاب، وكان أشدها ذلك الذي وجه ضد حزب السلامة الوطني والحركة القومية، بالإضافة على توقف العمل الحزبي بشكل كامل في تركيا (الجهماني، 1997).

ورأت إيران أن الحكومة التركية بهذه السياسيات، كانت تسعى إلى محاربة الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم "حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية" إضافة إلى علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك علاقتها الوثيقة مع إسرائيل وهذا بمجمله أضحى يشكل تحدياً لسياسة الجمهورية الإسلامية الخارجية (دلي، 1999).

غير أن هذا القلق الإيراني من تركيا سرعان ما تبدد إثر اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية واعتماد إيران الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية احتياجاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية، خاصة وأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين. وقد استغلت تركيا هذه الحالة لصالحها وانتفعت كثيرا منها. واتسمت هذه الفترة من

العلاقات الإيرانية – التركية بالبرود والانكماش في المجال السياسي والدفء والانتعاش في المجال الاقتصادي(عز العرب، 2004).

وكان الحياد التركي حرصاً منها على علاقاتها مع الدولتين المتحاربتين والمجاورتين لها. وفي إطار هذا الحياد، لم تستجب تركيا لطلبات خليجية عام 1987 أثناء تصاعد حرب المدن والناقلات، لإرسال وحدات بحرية للمساعدة في تأمين الملاحة في الخليج(الكيلاني، 1996).

ومن هنا اتبعت إيران سياسة مهادنة لتركيا، حيث كانت تتفادى أي خطاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تصريحات الخميني عن أتاتورك وخصوصاً في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية والعربية(أوغور، 2009).

وقد شهد عام 1983 تقارباً واضحاً بين تركيا وإيران مع تولي تورجوت أوزال رئاسة الوزراء في تركيا، خصوصاً بعد أن تبنى توجهاً إسلامياً معتدلاً، وحرص على توطيد علاقات تركيا مع دول العالم الإسلامي وخصوصاً الدول المجاورة وفي مقدمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان توجه تورجوت أوزال نحو الاعتدال الإسلامي يهدف إلى الحد من "تطرف الأتاتوركية" وكذلك الحد من الراديكالية الإسلامية المتصاعدة في تركيا الثمانينات بعد نجاح الثورة الإيرانية (هلال، 1999)، ولذلك فقد كان بناء علاقات تركية إيرانية مميزة، أحد أهم ملامح هذه السياسية التركية الجديدة، وكنوع من مواجهة خطر تصدير الثورة الإيرانية إلى تركيا.

كما كانت قضية الأكراد أحد أهم القضايا المحورية في العلاقات التركية الإيرانية في الثمانينات، حيث تم استئناف علاقات التعاون الأمني بين البلدين من جديد مع بدأ حزب العمال الكردستاني التركي عملياته داخل الأراضي التركية في أغسطس عام 1984، وبدأت البلدان بوضع الخطط الأمنية الكفيلة بالحد من خطورة هذه العمليات العسكرية على الوضع الأمني على الحدود بينهما(محمود، 2009).

وفي عام 1985 قام تورجوت أوزال بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) الشبيهة بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD)، والتي ضمت في

عضويتها عشر دول هي: باكستان وأفغانستان وأذربيجان وأوزباكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغزستان وكازاخستان، إضافة إلى تركيا وإيران التي أصبحت مقراً رئيسياً للمنظمة(أوغور، 2009)، وقد اعتبرت هذه المنظمة إطاراً اقتصادياً موسعاً للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران.

وفي عام 1986 توصلت تركيا وإيران إلى اتفاق أمني يقضي بالسماح لقوات كل دولة بالتوغل في أراضي الدولة الأخرى لمسافة تصل إلى 30 كم، وهذا الاتفاق الأمني الذي وضع أساساً لمواجهة التحركات العسكرية الكردية على الحدود بين البلدين اعتبر تطوراً جديداً في العلاقات بين تركيا وإيران خصوصاً أنه قد جاء في ظل التقارب بين النظامين حديثي العهد في البلدين وبعد فترة من الترقب والقلق المتبادل بينهما(محمود، 2009).

كما شهد عام 1989 تطوراً ملحوظاً على الصعيد الأمني بين كل من تركيا وإيران مع الإعلان عن تشكيل لجنة أمنية عليا مشتركة للتداول في المسائل الأمنية وأمن الحدود إلى جانب مسائل أخرى تخص التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود المشتركة للدولتين(محمود، 2009).

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه تركيا خلال الثمانينيات تتلخص بأن إيران كانت تنظر لتركيا على أنها الممر السياسي والاقتصادي الحيوي والآمن الذي يربطها بأوروبا، وهي الخيط الرفيع الذي يربطها بأميركا وإسرائيل، وبالتالي تراجع النزوع الإيديولوجي للثورة الخمينية في التعاطي مع تركيا، لمصلحة المنفعة السياسية والاقتصادية.

2.2 العلاقة التركية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الباردة

شهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي ومع انتهاء الحرب الباردة مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات التركية الإيرانية، حيث ساد الفتور وبعض التوتر العلاقة بين البلدين نتيجة لتزايد التنافس الإقليمي بينهما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إضافة إلى اهتمام إيران بالأقلية الآذرية في إيران وتزايد العلاقات التركية الإسرائيلية والانتقاد الإيراني لهذا التقارب، إضافة إلى ما بدأ يتكرر على ألسنة

الغرب فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز، مما ساهم في زيادة التوتر والتنافس بين البلدين(أوغور، 2009).

وقد اتضح التوتر في العلاقات بين البلدين من خلال فشل الاتفاقيـة الأمنيـة الجديدة التي تم توقيعها بين تركيا وإيران عام 1992 بسبب غيـاب أجـواء الثقـة المتبادلة بين البلدين وزيادة شقة الخلاف بينهما حول بعد الملفات الأمنية وخصوصاً فيما يتعلق بحزب العمال التركي ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانيـة، حيـث تبـادل الطرفان الاتهامات حول مساعدة كل طرف للمنظمات العسكرية المناوئـة للطـرف الثاني(محمود، 2009).

والواقع أن الانهيار السريع للاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة وضـع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز أمام خيارات سياسية صعبة تتلخص فـي كيفيـة بناء نظام سياسي بديل وملائم. وفي هذا السياق أجمعت الآراء في مطلع التسعينيات على أن تركيا وإيران ستلعبان دوراً رئيسياً في إعادة تـشكيل الخريطـة الـسياسية بالمنطقة (جفال، 2005).

فقد شهدت السنوات اللاحقة لانهيار الاتحاد السوفييتي، بروز اهتمـام كبيـر على جانبي الحدود الإيرانية والتركية مع الاتحاد السوفييتي سابقاً لتطوير الـروابط الثقافية والمبادلات التجارية، وإنشاء المؤسسات المشتركة، وفتح خطوط المواصلات العابرة للقومية، مما سمح لإيران وتركيا بتقوية نفوذهما في الجمهوريات السوفييتية السابقة، وبدأت الدولتان بالسعي لترقية هذه العلاقات الثنائية إلـى مـستوى إقامـة منظمات تعاون إقليمي، تقوم فيها الدولتان بدور محوري(جفال، 2005).

ومن هنا كان الاتجاه نحو آسيا الوسطى ميزة واضـحة للـسياسة التركيـة الإقليمية في النصف الأول من التسعينيات، فالدولة التركية نظرت إلى تلك المنطقـة على أنها الأداة الممتازة لإعادة إنتاج الأفكار القومية التركيـة، والبوابـة الرئيـسية لولوج عوالم المنعة الإقليمية، بالعائدات الهائلة التي تتوقعها لهذه المنطقة مـن نفـط وغاز. وبالمقابل ترتبط إيران بعلاقات تاريخية مع تلك المناطق، إذ فقدت إيران في حروبها مع روسيا القيصرية أراضي شاسعة في القوقاز وآسـيا الوسـطى (Malik .1996)

وكان الجانبان التركي والإيراني قد توصلا في أيلول 1993 إلى توقيع اتفاق أمني جديد في العاصمة التركية وسط أجواء سادها التوتر وتوجيه الاتهامات من الجانب التركي تجاه إيران حول تورط الأخيرة في أعمال اغتيالات لبعض الشخصيات العلمانية في تركيا. وسعت تركيا إلى خلق تقارب أمني بسبب استمرار الخلافات بين الدولتين وتأثيرها السلبي على نتائج الاتفاقات السابقة من جهة وحاجة تركيا بشكل كبير إلى عقد مثل هذه الاتفاقات الأمنية لمواجهة الخطر المتصاعد لحزب العمال الكردستاني التركي من جهة أخرى، من خلال تكرار زيارات رؤساء وزراء تركيا إلى إيران خلال عامي 1994 و1996 للحصول على ضمانات إيرانية بعدم السماح لعناصر حزب العمال باتخاذ الأراضي الإيرانية منطلقاً لشن هجماته على تركيا، إلا أن هذه الزيارات لم تسفر عن نتائج إيجابية (محمود، 2009).

وكانت عام 1995 قد شهد محاولات بين البلدين للتقارب الثقافي والديني، حيث تم توقيع اتفاقية للتعاون الثقافي، تضمنت الاتفاق على مهرجانات السينما، وتبادل المطبوعات، تبادل البرامج التعليمية للغات الفارسية والتركية، والتعاون في المجال السياحي، وحتى التبادل في الفرق الفنية والموسيقية. كما ارتفع حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين (Efegil & Stone, 2003).

ورغم ان البلدان قد وقعا عام 1996 اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى تركيا بقيمة 23 مليار دولار، وهي الصفقة الأضخم في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجارين، يمتد بمقتضاها خط أنابيب نقل الغاز من مدينة تبريز الإيرانية وحتى مدينة أرضروم لمد تركيا بالغاز لمدة ثلاثين سنة(Rubin, 2001). إلا أن كل ما سبق لم يؤدي إلى أي تطور في العلاقات خصوصاً بعد الإطاحة بنجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء في تركيا، وبعد أن أضحى واضحاً عمق التصادم والاختلاف في منظومة القيم لكل من النظام السياسي في إيران وتركيا، وكذلك حدود الأدوار الإقليمية المتاحة لكل منهما.

وجاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في النصف الثاني من التسعينيات متناغماً إلى حد كبير و«مصالح» الدولة التركية كما تراها المؤسسة العسكرية التي تحرك خيوط سياستها، بحيث بدا هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد

للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران. فأصبح هذا التحـالف بهـذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلـدين، و"تيرمومتر" لقياس حرارة العلاقات الإيرانية- التركية، التـي تـنخفض حرارتهـا بتفعيل التحالف مع إسرائيل، وترتفع قليلا بتجميده (موسـوعة المعرفـة؛ صـالح، 1996؛ كرامر، 2001).

ومما زاد من تعكير صفو العلاقـات التركيـة الإيرانيـة أن المجموعـات البيروقراطية التي دخلت في معركة ضد الحكومة الائتلافية التي تشكلت عام 1996 بزعامة حزب الرفاه ادعت أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام في تركيا يحكـم بالشريعة متعاوناً في ذلك مع إيران، هذا إضافة إلى أن تلك المجموعات أدعت أيضاً أن إيران قد زادت من دعمها لحزب العمال الكردستاني. وقد اعتبرت ليلة القـدس التي شارك فيها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا بـاقري عـام 1997 أحـد الأسباب التي أدت إلى اندلاع أحداث 28 فبراير /شباط التي أطلق عليها فيما بعـد اسم انقلاب ما بعد الحداثة (أوغور، 2009).

وبعد فترة من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال عامي 1997- 1998 تم استئناف العلاقات بينهما في أواخر عام 1998، حيث توصلت الـدولتان إلى عقد مذكرتي تفاهم وبروتوكول تعاون أمني خاص بعدم السماح لمنظمة مجاهدي "خلق" الإيرانية المعارضة وحزب العمال الكردستاني من استخدام أراضي أي مـن الدولتين ضد الأخرى، ثم تلاه في عام 1999 توقيع اتفاق أمني آخر يهـدف إلـى تنسيق العمليات العسكرية التركية والإيرانية ضد التنظيمين المذكورين، إلا أن هـذا الاتفاق لم يحقق هو الآخر نتائج ملموسة في الواقع الفعلي على الأرض بسبب غياب أجواء الثقة بين الطرفين (محمود، 2009)..

وفي ظل هذه الظروف، ومن اجل العمل على توطيد العلاقات بين الجـانبين قام وزير خارجية إيران كمال خارازي في 18 يناير من العام 2000 بزيارة رسمية إلى تركيا لمناقشة العديد من القضايا الخلافية بين الجانبين ولإعـادة أجـواء الثقـة المتبادلة بين الجانبين. وفي نفس العام التقى مسؤولون إيرانيون وأتراك فـي أنقـرة لمناقشة القضايا الأمنية. وقد اتفق الجانبان على مواصلة جهودهما وتعاونهمـا فـي

مواجهة المنظمات الإرهابية، وتم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الخصوص، إضافة إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتأكيد على التعاون في المجال التجاري وخصوصاً فيما يتعلق بتصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا (Efegil and Stone, 2003).

وقد أكد وزير الخارجية التركي بولند أجاويد بعد هذه الاجتماعيات الثنائية أن إيران ستتوقف عن تقديم أي دعم حزب العمال الكردستاني وحزب ا التركي اللذان تعتبرهما تركيا من المنظمات الإرهابية، كما أن إيران ستتخلى عن جهودها في تصدير الثورة إلى الشيعة الأتراك "يبلغ عدد الشيعة في تركيا كما تقول بعض المصادر الشيعية التركية قرابة ثلاث مليون نسمة، وهم في معظمهم من الأصول الأذرية، وهم يعانون من الإهمال الشديد، كما أنهم ممنوعون من ممارسة طقوسهم الخاصة كما يشير صلاح الدين آق غوندوز زعيم الطائفة الشيعية في تركيا" (نور الدين،)، كما أشاد أجاويد بالجهود الإصلاحية لحكومة خاتمي في إيران Efegil and Stone, 2003).

وفي 18 سبتمبر من العام 2000 عقد وزير الخارجية التركي إسماعيل كيم ووزير الخارجية الإيراني كمال خارازي اجتماعاً ثنائياً على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث اتفقا على تعزيز سبل التعاون بين البلدين سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي(Efegil and Stone, 2003).

وبشكل عام يمكن القول أن هناك مجموعة من المتغيرات التي شهدها عقد التسعينيات والتي أسهمت في إعادة تكييف هيكلية الخطاب السياسي للبلدين، إزاء تلك المتغيرات، إضافة للعلاقة الثنائية بينهما، مما شكل إمكانية الوصول إلى نتائج لاحقة على مستوى هذه العلاقات، ومن هذه المتغيرات:

1) الانهيارات المتتابعة للنظم الشيوعية وحلف وارسو على الحدود الغربية والشمالية الشرقية لتركيا.
2) التوصل إلى تفاهم سياسي مع بلغاريا تجاه الأقلية التركية يضمن حقوق هذه الأقلية، وذلك بعد وصول النظام الجديد إليها.
3) التحول الدراماتيكي في وظيفة جدار الصد التركي للاتحاد السوفييتي في الثمانينيات، وزوال مخاطر الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

4) المتغيرات الجيوبوليتيكية المتمثلة بقيام الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى وقفقاسيا، ومنها الجمهوريات الإسلامية الست (طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزيا، أذربيجان، تركمنستان وكازخستان).
5) بدء التدرج الإيراني المتصاعد والهادئ في طريق تأمين انسيابية علاقات جديدة مع بعض الدول الغربية كألمانيا وفرنسا.
6) محاولة إيران وتركيا توجيه الخطاب السياسي لديهما للتعامل مع هذه المتغيرات بشكل يخدم أهدافهما الإقليمية والدولية (النعيمي، 2003).

وقد عملت تركيا على بلورة صياغات جديدة تمثلت بالآتي:

1) الاستفادة من مخرجات الانهيار الشيوعي للامتداد نحو الجمهوريات بدعاوى التماثل العرقي مع بعضها، واللغوي مع بعضها الآخر، والدعوة للتعاون الاقتصادي والفني بهدف توسيع الرقعة الإقليمية للنفوذ.
2) ارتبط ما سبق بالتحول من وظيفة جدار الصد مقابل الشيوعية إلى وظيفة قناة المرور للغرب وإسرائيل باتجاه تلك الجمهوريات السابقة، ومن ثم تحقيق هوامش منفعة ذاتية من خلال ذلك.
3) وعلى مستوى الجنوب اتخاذ موقف متشدد تجاه العراق، وبشكل خاص غلق أنبوب النفط، وتنفيذ التزامات عسكرية في قواعدها العسكرية لصالح قوات التحالف التي هي جزء منه.
4) إعادة صياغة الخطاب السياسي التاريخي بالمطالبة بولاية الموصل وتوسيع هذا الخطاب للادعاء بالوصاية على قطاع آخر من الشعب العراقي وهو التركمان، ولا سيما في منطقة كركوك الغنية بالنفط.
5) الامتداد بفاعلية مضافة إلى ما هو قائم تجاه الخليج العربي ودوله المعنية، وبشكل خاص السعودية، واتساع حجم التبادل التجاري باتجاه عقد اتفاقيات اقتصادية وتدريبية جديدة تشمل الجوانب الفنية والعسكرية.
6) ربط كل ذلك بتوسيع مطالباتها بالاندماج الاقتصادي مع الغرب(خليل، 1992؛ مصطفى، 1994).

وفي المقابل فإن إيران لم تتخلف عن هذا السياق، بل عملت أيضاً على بلورة صياغات إضافية لخطابها السياسي تمثلت بالأتي:

1) التوجه بصياغات دينية إلى الجمهوريات المستقلة باتجـاه معادلـة التوجهـات السياسية والاقتصادية التركية نحو هذه الجمهوريات.
2) العمل على التطبيع المتسارع لعلاقتها مع دول الخليج العربي، رغـم احتلالهـا المستمر للجزر العربية، ولا سيما في الإطار الاقتصادي والتجاري.
3) محاولة الامتداد لقطاع من الشعب العراقي بوسائل مختلفة، وبشكل خاص فـي منطقة جنوب العراق.
4) محاولة احتضان وتوجيه قطاعات معينة من الفصائل الأفغانية المنشغلة بالحرب الأهلية.
5) انتقاد الوجود العسكري الغربي في الخليج تحت إطار ذريعتين:
   أ- مخاطره على الأمن الإقليمي.
   ب- تعارضه مع منهج التطبيع الإيراني المتدرج للعلاقات مع الغرب، وهو المنهج الذي تم فيه التركيز على الجوانب السياسية والاقتصادية. ولكـن ذلك قد يفسر باتجاه آخر يتمثل بحرص إيران على الـشراكة بـصورة جديدة وبصياغات جديدة، إلى الدور الإيراني العسكري في الخليج فـي عقد السبعينيات.
6) استمرارية علاقاتها التجارية مع تركيا وتنوعهـا(مـصطفى، 1994؛ ميرفـي، 1997).

وقد أدت هذه الصياغات التي وسمت بشكل كبير ماهية الخطـاب الـسياسي للبلدين إلى تأثير نقاط التداخل فيما بينهما، والتي بشكل رئيسي بما يأتي:

أ- الموقف تجاه انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الجمهوريات المستقلة.
ب- الموقف تجاه العراق.
ج- الموقف تجاه الخليج بكل معطياته السياسية والاقتصادية والعسكرية.
د- الموقف تجاه العلاقات الثنائية.

ه- الموقف تجاه الغرب وتطورات ما بعد الحرب البـاردة و(النظـام الـدولي الجديد).

وقد كشف الموقف الأول عن طبيعة التنافس بين الدولتين تجاه الجمهوريـات المستقلة والإسلامية منها بالذات وفقاً لمعايير مختلفة بـين الجـانبين، فالانجـذاب الإيراني لهذه الجمهوريات ارتبط بما سمي "الأصولية الدينية" الذي قابلـه انجـذاب تركي ارتبط بما سمي "الأصول العرقية والثقافية" رغم أن البلـدين يـشتركان فـي تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التـي تـضم باكـستان والعديـد مـن الجمهوريات المستقلة. إلا أن ذلك لم يقف حائلاً وراء سعي تركيا لإنـشاء منظمـة تعاون دول البحر الأسود، كما لم تتأخر إيران في سعيها إلى إنشاء منظمة تعـاون دول بحر قزوين وهي التنظيمات التي ارتبطت بعدد مـن الجمهوريـات المـستقلة (النعيمي، 2003).

أما فيما يتعلق بالموقف تجاه العراق فقد كشف عن تداخل بوسـائل متقاربـة لتحقيق أهداف إيرانية أو تركية متقاربة أيضاً. فدعاوى الوصاية الإيرانية على شيعة العراق، قابلتها دعاوى الوصاية التركية على تركمان العراق كما أن الجانبين كانـا معنيان بالمشاركة في الحرب على العراق عام 1991 بصيغ مختلفة. فتركيـا مـن خلال طموحاتها الإقليمية التاريخية بولاية الموصل، وعضويتها في حلـف النـاتو، وإيران من خلال منهج جديد لتصدير الثورة بتوظيف المتغيرات الإقليميـة والـدفع باتجاه تأزم الأوضاع في مرحلة ما بعد الحرب لتحقيق ذلك (فودة ، 1994؛ لطفي، 1997).

أما فيما يتعلق بتوجهات كل من تركيا وإيران تجاه الخليج، فيلاحظ أن هـذه التوجهات خلال فترة التسعينيات قد كشفت أيضاً عن تداخل بوسائل مختلفة لتحقيـق أهداف متقاربة، فإيران تعمل على تسويق وضعها الجيوبوليتكي باعتبارهـا دولـة خليجية معنية بأمنه ومستقبله، وقد عملت على تطوير مداخلاتها الذاتية أو من خلال التحاف الغربي للامتداد إلى الجانب العسكري، إضـافة إلـى الطـابع الاقتـصادي والتجاري(النعيمي، 2003).

أما بالنسبة للعلاقات الثنائية بين تركيا وإيران خلال التسعينيات، فمن الملاحظ أن حدود التداخل بينهما لم يمنع من تطوير أسس العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وإذا كان التداخل قد شمل المنطقة الشمالية من العراق وتوظيف الفراغ الأمني لمصالحهما، فإنه لم يؤثر بأي صيغة على توقيع اتفاقيات تجارية جديدة بينهما(النعيمي، 2003).

العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث 11 سبتمبر

أما مع بدايات القرن الجديد فقد ظهر بعض التحسن النسبي في العلاقات التركية الإيرانية وخصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة، وتنامي النوايا الأمريكية للتدخل في العراق، فتركيا كانت تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق بعد إسقاط النظام الحاكم فيه، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى مزيد من توثيق العلاقات مع إيران، وفي هذا الفترة كذلك قام حزب العمال الكردستاني بنشاطات داخل إيران، وبدأ يشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي ساهم في زيادة التقارب بين تركيا وإيران، ولأول مرة في تاريخ البلدين قامتا بعمليات عسكرية مشتركة بينهما (أوغور، 2009).

وعموماً فقد شهدت بداية القرن العشرين قيام الجانبان التركي والإيراني بخطوات ملموسة لتمتين العلاقات بينهما وإزالة التشنج والفتور الذي كان يكتنفها، فعقد البلدان اتفاقيات أمنية للحد من نشاطات المنظمات المناوئة لهما. فضلاً عن التوقيع على اتفاق لبيع الغاز الطبيعي لتركيا، والاتفاق على إنشاء أنبوب في هذا الصدد. وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 1،4 بليون دولار عام 2001، وأضحى السياح الإيرانيون والمنتوجات التركية المصدرة الى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية. فقد زار تركيا خلال عام 2001 نحو نصف مليون سائح، ناهيك بالاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي بلغت قيمتها ملايين الدولارات (أوسي، 2008).

وقد تعززت هذه العلاقات من خلال الزيارات المتبادلة بين الجانبين، ففي فبراير من عام 2001 قام وزير الخارجية التركي إسماعيل كيم بتلبية دعوة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لزيارة إيران، حيث تمت مفاوضات بين الجانبين حول التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إضافة إلى التعاون البرلماني بين الجانبين، وأكدت إيران مرة أخرى على سياستها باعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وقد ساهمت هذه الأمور جميعها بزيادة الروابط بين البلدين وفي التخفيف من حدة الخلافات التي كانت قائمة سابقاً (Efegil and Stone, 2003).

الفصل الثالث

العلاقات التركية الإيرانية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2002-2010م)

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أواخر عام 2002، مرحلة جديدة في السياسة الخارجية التركية وخصوصاً على الصعيد الإقليمي، حيث انتهجت أنقرة استراتيجية واعية لإعادة العلاقات مع الفضاءات العثمانية السابقة في الجنوب والشرق. ومع أن تركيا كان لها دوماً مهمات وبعثات دبلوماسية في جميع أنحاء الجوار الإقليمي، فإنه بالنظر إلى توجه السياسة الخارجية التركية، والذي كان يعطي أولوية للعلاقات مع الغرب والعلمانية الرسمية للجمهورية، لم تزد تركيا، في أحسن الأحوال، عن كونها لاعباً هامشياً في المنطقة.

وتبنت حكومة حزب العدالة والتنمية، في البداية تحت رئاسة عبد ا جول ثم اردوغان منذ مطلع عام 2003، سياسة خارجية طموحة، جنباً إلى جنب مع برنامج داخلي للإصلاح السياسي يهدف إلى تأمين محاولة تركيا لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته تنمية العلاقات مع القاهرة ودمشق وبغداد والرياض وطهران.

وانطلق هذا التغير في السياسة التركية الجديدة من معطيات أساسية فرضتها ظروف المرحلة الجديدة، حيث كان توجه تركيا شبه المقتصر على أوروبا والولايات المتحدة مناسباً خلال الحرب الباردة، عندما كانت عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) حقيقة لها الأولوية القصوى في سياستها الخارجية، أما مصالح تركيا الآن فتتطلب سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

وسيحاول هذا الفصل مناقشة تطور العلاقات التركية الإيرانية منذ وصول حزب العدالة إلى السلطة وحتى عام 2010.

1.3 أهم المتغيرات في العلاقات التركية الإيرانية بعد وصول حزب العدالة والتنمية

فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات النيابية التي جرت في تركيا في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 وكان فوزه كاسحاً، حيث أثمرت الانتخابات عـن فوز حزب العدالة والتنمية بـ (363) مقعداً من أصل (550) مقعداً فـي البرلمـان وبالتالي حصد الحزب ما يقارب من ثلثي مقاعد البرلمان. وقد أثمرت هذه النتـائج عن نقلة نوعية في نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا منذ إعلان قيام الجمهوريـة في عام 1923م حيث لم يسبق لحزب سياسي تركي أن حصل على هذه الأغلبية في الانتخابات. وتولى رئاسة الحكومة آنذاك عبد ا غول، وبعد رفع الحظر عنه تسلم أردوغان رئاسة الحكومة(نور الدين، 2008).

ولاقى هذا الفوز الكاسح لحزب لعدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة منفـرداً في تركيا ترحيباً واسعاً في إيران، حيث تم توزيع الحلوى في الـشوارع الإيرانيـة احتفالاً بذالك وظهرت في قنوات التلفزيون الإخبارية الإيرانية تعليقات فيها الكثيـر من المبالغة تقول بأن الشعب التركي قد أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحـو الأحزاب الإسلامية، وبالمقابل فإن أعضاء الحكومة بـصورة خاصـة، ومراعـاة للوضع التركي الداخلي الحساس وإدراكاً منهم للتوازنات الداخلية التركيـة، وتجنبـاً لإثارة أفعال القوى المتنفذة داخل البلاد، فإنهم لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مبـالغ بها، بل اكتفوا بالترحيب الدبلوماسي المعهود في تلك الحالات (أوغور، 2009).

وقد فرضت العودة القوية والساحقة للتيار الإسلامي إلى واجهة الحكـم فـي تركيا إلى تغيرات معتبرة في السياسة الخارجية التركية، حيث أن تفاعل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجديدة فرضت على تركيا انتهاج سياسة جديـدة تجـاه النظام الإقليمي والدولي على حد سواء(مركز المعلومـات للدراسـات والبحـوث، 2002).

أما فيما يتعلق بالعلاقات التركية مع المحيط الإسلامي، فمع بروز إجماع في تركيا على سياسة خارجية تقوم على مبدأ "لا أعداء في المنطقة" -أي العـودة إلـى شكل أكثر كلاسيكية من الحيادية الكمالية- تحرك حزب العدالة والتنمية بقوة نحـو إحياء وتوسيع العلاقات التركية مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والتي اتسمت

بالضعف فترة طويلة. وتجلى ذلك في استعدادها النشط لأن تؤدي دور الوسيط في الأزمات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، وتوسيع العلاقات الثنائية مع جاراتها المسلمات وغير المسلمات وأن تتولى قيادة منظمة المؤتمر الإسلامي (فوار، 2009).

ورغم ذلك فقد دخلت العلاقات الإيرانية- التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق عام 2003، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء تنامي الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية. كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين وكذلك تزايد دور الأكراد في شمال العراق والسلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي(الصمادي، 2009).

وهذا ما دفع إلى التقارب بين الدولتين في مواجهة هذا التحدي الجديد مع بعض مظاهر التنافس التي فرضها هذا الوضع الجديد الذي قاد إلى نتيجة مفادها أن الجانب الإيراني أضحى الأقوى على الساحة العراقية، فهو يحكم ويتحكم من طريق الحلفاء في مقدرات السلطة ببغداد. ولم يكتف حلفاء إيران بتصدر واجهة المشهد السياسي في ظل الاحتلال، بل تحولت ميليشياتهم العسكرية إلى نواة للتشكيلات النظامية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع(اللباد، 2009؛ Mafinezam and Mehrabi, 2007).

إلا أن الخشية من الخطر الكردي كان أكثر تأثيراً على العلاقات التركية الإيرانية، حيث تزايد شعور الدولتين بالقلق من احتمالية تفكك الدولة العراقية والتي قد تنتج دولة كردية في شماله، وهذا بدوره قد يؤدي إلى مطالبات وحدوية في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية والتي من شأنها أن تهدد سلامة أراضيها، خاصة وأن المعلومات الاستخبارية الإيرانية والتركية كانت تشير إلى تمركز قوى المعارضة الكردية في جبال قنديل شمال العراق، وهو الأمر الذي دفع كلا الدولتين

إلى توقيع اتفاق أمني جديد في يوليو 2004 يقضي بقبولهما وضع حـزب العمـال الكردستاني التركي ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية على قائمة الإرهـاب، وذلـك لسببين، الأول هو الاستشعار بالخطر بعد إعلان حزب العمال الكردستاني العـودة إلى العمل العسكري الذي تخلى عنه سابقاً والركون إلى العمل الـسياسي الـسلمي واستئناف هجماته المسلحة ضد القوات التركية، والثاني انعقاد المـؤتمر التأسـيس لحزب الحياة الحرة الكردستاني وهو الفرع الإيراني لحـزب العمـال الكردسـتاني التركي قبل الاتفاق بثلاثة أشهر(محمود، 2009) (Kaim, 2008).

وجاء توقيع هذا الاتفاق خلال الزيارة التي قام بها رجب طيـب اردوغـان رئيس الوزارء التركي إلى طهران والتي استهدفت أساساً إقامة ترتيبـات إقليميـة لحماية مصالحها في المنطقة في مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، وفـي مقدمتها الوضع في العراق وتغلغل إسرائيل في أراضيه، واحتمالات قيـام "كيـان" كردي مستقل عن العراق، يؤدي إلى تعزيز الحركة الانفصالية للأكـراد، وتـشكيل دولة كردية، تبدل خريطة المنطقة. وكان أردوغان قد صرح قبل مغادرتـه أنقـرة، بأنه سيسعى إلى إقناع إيران بوضع حزب العمال الكردستاني السابق، الذي خـاض مواجهة مسلحة ضد الحكومة التركية على مدى خمسة عشر عامـا، علـى قائمـة المنظمات "الإرهابية". وفي أعقاب اعتقال ومحاكمة زعيم الحزب عبد ا   أوجـلان في أواخر التسعينيات, ألقى أنصاره السلاح وبحثوا عن ملجأ لهم في كل من إيـران والعراق. وبعد أن غيروا اسم الحزب في يونيو 2004، ليتحول إلى منظمة تحمـل اسم "كونجرا-جل", قرروا التراجع عن وقف إطلاق النار ضد تركيا، والذي سبق أن أعلنوه في عام 1999, متهمين تركيا بعدم احترام الهدنة الموقعـة بـين الجـانبين (صالح، 2004).

وقد امتدح رئيس الوزراء التركي موقف طهران الجديد من الأكراد، مـشيراً إلي أن إيران "بدأت في تنفيذ الاتفاق المشترك لمكافحة الإرهاب، الذي دفعنـا ثمنـاً باهظاً لمواجهته، وآن الأوان أن نقضي عليه".ولكن صحيفة "ديلي نيـوز" التركيـة أعربت عن تشككها في إمكانية تحقق التعاون العسكري التركي الإيراني في مواجهة المقاتلين الأكراد، مستشهدة بحديث لسفيرة إيران لدى أنقرة "فيروز دولـت بـادي"

أكدت خلاله أن العمليات العسكرية المشتركة تحتاج إلي ترتيبات أمنية وإجراءات معقدة للتنسيق بين القوات ، ليتم وضعها موضع التنفيذ في القريب العاجل. ورغم ذلك فقد تشكك الكثيرون في أنقرة وطهران في إمكانية التزام إيران بمواجهة حزب العمال الكردستاني، ومنهم "باهرام ولدبيجي" مدير المركز الثقافي الكردي في طهران، الذي أعرب عن اعتقاده بأن جدول أعمال إيران لا يتطابق بالضرورة مع تركيا، مشيراً إلى أن جمهورية إيران الإسلامية ليست تماماً ضد حزب العمال الكردستاني، فقد كان لطهران دائما بعض العلاقات الغامضة والمحدودة به دائماً، وهو ما يثير الشكوك حول جدية مشاركة إيران بدور فاعل في الخطط التركية لمواجهة الأكراد (صالح، 2004).

ويشار هنا إلى أن الخشية والقلق من أن تؤدي الحرب إلى تجزئة العراق، كانت محور اهتمام الدول الثلاث الأخرى ذات العلاقة بالقضية الكردية إلى جانب العراق وهي تركيا وإيران وأيضاً سوريا، وكانت وكالات الأنباء قد ذكرت في 8 أبريل 2003 وقبل يوم واحد من سقوط العاصمة العراقية بغداد أن سوريا وتركيا وإيران تعمل معاً لمنع تفتت وحدة الأراضي العراقية، وقالت مسئولة الإعلام السورية حينها أن "الدول الثلاث تريد المحافظة على وحدة العراق... ووضع حد للمعاناة الفظيعة للشعب العراقي"، وشعرت كل من أنقرة وطهران في هذه الأثناء بالقلق من احتمال أن تساعد القوات الأمريكية الأكراد على الاستيلاء على كركوك، مما يقوي بدوره مطالب الأكراد بمزيد من الاستقلال، ويهدد استقرار تركيا وإيران (سيمونز، 2004).

وتبين في 10 أبريل 2003 أنه كان لهذه المخاوف ما يبررها، إذ احتلت قوة من الجنود الأمريكيين والأكراد مدينة كركوك، ما دفع أنقرة إلى الإعلان أن وجوداً كردياً حليفاً مفيداً في شمال العراق، ولكن بدا من المستبعد أن تخاطر الولايات المتحدة بقطيعة دائمة مع تركيا بالموافقة على احتلال كردي دائم لكركوك والأراضي المحيطة بها (سيمونز، 2004).

وإذا كان القلق المشترك من الوضع في العراق والتغلغل الإسرائيلي في أراضيه، والمخاوف من إقامة دولة كردية مستقلة، يمكن أن يشكل أرضية للتقارب

الإيراني التركي، فإن استمرار هذا التقارب، بل وتعميقه لم يكن أمرا سهلاً، بالنظر إلي الخلافات العديدة بين البلدين حول العديد من القضايا، والتنافس الإقليمي الواضح بين أنقرة وطهران، فضلاً عن أن التقارب التركي الإيراني لا يرتبط فقط بـالإرادة السياسية لطرفيه فقط، بل أيضا بطبيعة القوى الإقليمية والدولية التي ترى في هـذا التقارب تهديداً لمصالحها(صالح، 2004).

وفي واقع الحال، فقد أصيبت العلاقات التركية – الإسرائيلية بتـوتر شـديد نتيجة الدور الإسرائيلي المتزايد في المنطقة الكردية شمال العراق، ولم تنجح أنقـرة في الحصول على عوائد استراتيجية من الحرب على العراق على الرغم من تراجع النفوذ الإيراني وسقوط النظام السياسي العراقي السابق. ولأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور "الوكيـل" للمـرة الأولى منذ عصر الحرب الباردة. وحتى مع عدم قيام دولة كردية بسبب الظـروف الإقليمية والداخلية الكردية، فإن وجود الأكراد في شمال العراق، بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الأرض شكل تهديداً للأمن القومي التركي، وأقصى ما كانت تناور عليه السياسة التركية في ذلك الوقت هو منع الأكراد مـن الحـصول علـى نفـط كركوك، لأن ذلك ليس ضرورياً لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط، بل أيـضاً لـربطهم اقتصادياً بتركيا، وبالتالي مع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيـا الاستراتيجي(عز العرب، 2004؛ Martin, 2004) .

وعلى الرغم من التحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية – الإسـرائيلية، إلا أن أنقرة راغبة في الرقي بالعلاقات مع طهران إلى مستوى العلاقات المتطورة بين تركيا وسوريا والتي شهدت قفزات نوعية فقد وضح أن تركيا تسعى إلى نسج شبكة قوية للعلاقات الإقليمية ليبرز مثلث جديد وهو "تركيا – إيران – سوريا". إذ ليس من المتاح لدى أنقرة الرد المباشر على ما تتعرض له مصالحها فـي شـمال العـراق، البؤرة الأقرب والأخطر على أمنها. كما أن مستقبل لحاق تركيا بالقطار الأوروبـي غير أكيد؛ لأن تركيا اختارت العمل على الدائرة الوسطى، فلا هي ترد علـى مـا يجري في مجالها الحيوي بشكل مباشر، ولا هي تجاهلت ما يجـري فـي الـدائرة

الأوسع التي تتطلع إليها، في محاولة لإيجاد دور فاعل لها على المستوى الإقليمي (عز العرب، 2004).

وقد تحسنت العلاقات التركية الإيرانية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية في تلك الفترة، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطاً شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصوله إلى السلطة من اجل السماح للوحدات العسكرية الأمريكية بالمرور إلى العراق، ولم تتحمس الحكومة ولا الجيش لهذا الموضوع، ورفض البرلمان التركي المذكرة بفارق ضئيل من الأصوات (نور الدين، 2006؛ صابر، 2006) ، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم عدم رضاها عن التقارب التركي الإسرائيلي آنذاك. وكذلك رد الفعل التركي الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين الروحي لحركة حماس الفلسطينية في مارس 2004، واتهام أردوغان لإسرائيل بأنها دولة إرهابية، وهي الخطوة التي لاقت ارتياحاً إيرانياً ملحوظاً أيضاً، وقد بدا هذا الارتياح واضحاً سواء من خلال اللهجة التي تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو من خلال التعليقات والتحليلات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية(أوغور، 2009؛ أبو الحسن، 2009).

وبناءاً على ذلك اعتمدت إيران منذ عام 2004 سياسة أكثر تصالحية تجاه أنقرة شجعت على تصاعد وتيرة التعاون الأمني في مواجهة التهديدات الصادرة عن التنظيمات الإرهابية المعارضة لكلا الدولتين، حيث صدرت التعهدات والضمانات من كلا الدولتين لمحاربة وإقصاء أي نشاط معادي لهما بموجب الاتفاقيات الأمنية بين الجانبين، والتي تم تعزيزها بالاتفاقية الأمنية عام 2006 والتي أكدت على جهود الجانبين في مكافحة الإرهاب ومنع النشاطات المعادية لكلا الدولتين من الانطلاق من الأراضي الإيرانية أو التركية(محمود، 2009).

كما جاء الموقف التركي من الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006 ليزيد من السمعة الإيجابية لتركيا في المنطقة وخصوصاً عند القيادة الإيرانية التي وجدت بهذه السياسة التركية موقفاً حاسماً من العدوان الإسرائيلي على حزب ا اللبناني المحسوب على إيران(أوغور، 2009).

وفي الحقيقة أظهر حزب العدالة والتنمية في موقفه تجاه هذا العدوان الإسرائيلي حرصاً واضحاً على العلاقات التركية الإيرانية وخصوصاً بعد تزايد الحديث عن إمكانية إرسال تركيا قوات عسكرية إلى جنوب لبنان الذي يعتبر منطقة شيعية بالكامل، وهو الأمر الذي أثار الكثير من الهواجس الإيرانية نظراً لحساسية العلاقة السنية الشيعية بين البلدين، مما دفع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي إلى زيارة تركيا حاملاً رسالة إيرانية بضرورة استمرار التعاون والتنسيق القائمين بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، وبتنسيق المواقف الإقليمية أيضاً(نور الدين، 2006).

وكان أي تحرك تركي تجاه لبنان دون التشاور مع إيران أو في اتجاهات تتناقض مع المصالح الإيرانية- التركية المشتركة يمكن أن يدخل العلاقات الثنائية في مرحلة عدم استقرار ويؤثر في أكثر من ملف مشترك أو منفصل:

1) إن أية مشاركة تركية في القوة الدولية خارج اتفاق جميع الأطراف المعنية ومنها إيران يحمل العلاقات بين أنقرة وطهران إلى حقول توتر جديدة وخطيرة، منها الحساسية السنية- الشيعية التي أشار إليها وحذر منها العديد من المعلقين الأتراك، ويردون ذلك إلى رغبة أمريكية واضحة. وعلى سبيل المثال رأى الكاتب العلماني التركي عصمت بركان "أن القوات التركية ستذهب إلى منطقة غير مستقرة وستصطدم عاجلاً أم آجلاً مع حزب ا . وبذلك فإن التحرك التركي في هذا المجال سيكون موضع شبهة، وحزب ا في النهاية هو امتداد إيراني وهذا يعني الصدام مع إيران، وهذا ليس الدور الذي تبحث عن تركيا في المنطقة"(نور الدين، 2006).

2) إن امتداد التوتر السني- الشيعي في المنطقة إلى العلاقات بين إيران الشيعية وتركيا العلمانية (ذات الخلفية الإسلامية السنية) يحمل مخاطر كبيرة على التجربة العلمانية في تركيا نفسها التي تمثل في مثل هذه الحالة مجال امتصاص لمثل هذه الحساسيات.

3) إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الخاص بالعدوان يقحم تركيا، شاءت أم أبت، في قلب المشكلات والمعادلات الشرق أوسطية، فالقرار لا يدعو فقط إلى

تجريد حزب ا من سلاحه ضمناً في جنوب نهر الليطاني، بل يدعو علناً إلى منع وصول السلاح إليه، وهذا يعني أن لتركيا دوراً أساسياً في منع ما يشاع حول نقل السلاح إلى حزب ا على متن طائرات إيرانية تمر عبر الأجواء التركية.

4) لقد عملت تركيا طويلاً على التوسط والتقريب بين إيران والغرب بشأن الملف النووي الإيراني، وإن دخول تركيا على خط المسألة اللبنانية دون التنسيق مع إيران سيؤثر سلباً في قدرتها على القيام بأدوار إقليمية تتطلب حسن العلاقات مع الجميع.

5) إن توتر العلاقات التركية الإيرانية سينعكس سلباً على إمداد إيران لتركيا بالطاقة، وكذلك ينعكس الأمر على الملف الأمني بخصوص حزب العمال الكردستاني. وفي المقابل إن إيران، بتوتر العلاقات مع تركيا، تفتقد نافذة سياسية واجتماعية مهمة على الغرب لا توفرها أي دولة عربية، كما إن تركيا هي البوابة الجغرافية الوحيدة لإيران على أوروبا (نور الدين، 2006).

وفي المحصلة فقد فرضت المعطيات المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 على كل من تركيا وإيران أن تتشاورا وأن تنسقا في القضايا المستجدة في المنطقة.

وتتالت زيارات الوزراء والمسئولين الأتراك والإيرانيين المتبادلة، على الصعد كافة، وبخاصة الأمنية، في ما يتعلق بالتنسيق المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن عقد اتفاقات اقتصادية، ومنها، الاتفاق الذي وقعه من الجانب التركي وزير الطاقة حلمي غُلَر، ومن الجانب الإيراني وزير الكهرباء برويز فتاح في 2007/11/20، ويقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين(أوسي، 2008).

وجاء التطور الأمني الجديد بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب بتوقيع مذكرة تفاهم في أبريل من عام 2008 بخاصة بمكافحة التمرد الكردي دون الإشارة فيها إلى تنظيم مجاهدي خلق لخروجها من معادلة التأثير الفعال بعد احتلال العراق وسقوط النظام العراقي الذي كان المساند الأول لهذه الحركة(أوغور، 2009).

وفي 14 أغسطس 2008 قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجـاد بـأول زيارة له إلى تركيا منذ تسلمه منصبه حيث أجرى مباحثات مع نظيره التركي عبـد ا جول. كما أجرى لقاء مع رئيس الوزراء رجب طيب اردوغـان. وكـان مـن المقرر أن يوقع الرئيس الإيراني أثناء وجوده في تركيا على اتفـاق لإنـشاء خـط لأنابيب الغاز يربط البلدين. وقد صدر بيان مشترك عقب اجتماع الرئيسين التركـي الإيراني، أشار إلى أن أنقرة وطهران ستجريان مناقشات إضافية حول التعاون فـي قطاع الطاقة بعد فشلهما في التوصل إلى إجماع حول مشروع بناء خط أنابيب جديد لنقل الغاز. وقد ذكرت صحيفة حريات التركية أن المسئولين فـي الـدولتين وقعـا اتفاقيات في مجالات أخرى، تتناول التعاون في مجالي النقل والسياحة(وجاء هـذا الخبر في صحيفة البيان الإماراتية).

واعتبرت هذه الزيارة التي قام بها نجاد إلى تركيا تاريخية، فمن جهـة فـان تركيا التي دعته منذ فترة زمنية طويلة كانت تواجـه اعتراضـات مـن الغـرب وإسرائيل على فكرة استضافة الرئيس الإيراني الذي يناصب الغرب العداء ويجاهر برغبته في محو إسرائيل من الوجود. كذلك كانت هناك اعتراضـات بروتوكوليـة بالنظر إلى أن نجاد في حالة زيارته لأنقرة كان عليه أن يفعل ما يفعله كافة زوارها من المسئولين وهو وضع إكليل من الزهور على قبر مصطفى كمال أتاتورك وهـو ما لم يكن متوقعا أن يوافق عليه الرئيس الإيراني وكان المخرج الذي لجـأت إليـه الحكومة التركية هو أن يقوم نجاد بزيارة اسطنبول وهو ما حدث بالفعـل. وبـذلك تفادت تركيا تكرار الحرج الذي حدث عام 1996 عندما رفض الـرئيس الإيرانـي حينها هاشمي رفسنجاني زيارة ضريح أتاتورك إنكاراً منه لهويـة تركيـا كدولـة علمانية موالية للغرب, وهو الأمر الذي أحـدث ضـجة عارمـة وانتقـادا حـادا لإيران(جاكابتاي، 2008).

وبعيداً عن الاتفاقيات الاقتصادية أو العوائق البروتوكولية المتعلقة بالزيـارة، فان كان هناك أكثر من مغزى سياسي لها، منها ما هو متعلق بالجانـب الإيرانـي ومنها ما هو متعلق بالجانب التركي، ويمكن رصد أمر مهم خاص بالجـانبين هـو المتعلق بالأوضاع في العراق. ذلك أنها تمس مصالح الدولتين، ونظراً لان النفـوذ

الإيراني في العراق أصبح أمراً واقعاً في الفترة التي أعقبت الاحتلال الأميركي فان تركيا التي تخشى على مصالحها هناك وجدت أن التعويل على النفوذ الأميركي في ضبط الوضع هناك بما لا يمس المصالح التركية ليس كافياً ولا فعالاً وجدت أن الحوار المباشر مع إيران هو الأمر الواقعي والفعال، وهو الأمر الذي استغرق جانبا من محادثات المسئولين الأتراك مع الرئيس الإيراني. وهو ما أكد أن تركيا اعترفت بالنفوذ الإيراني في العراق. أما المغزى الثاني لهذه الزيارة فيتعلق بأن الدولتين أكدتا أن النموذجين المتناقضين لكل منها في التطبيق الإسلامي قابلان للتعايش معا والحوار فيما بينها وإيجاد أرضية مشتركة، وهما نموذجان مختلفان من زاويتين أساسيتين الأولى هي النظام السياسي العلماني التركي. فهو على الرغم من أنه جاء بحكومة لحزب سياسي إسلامي لكنه ما زال يحتفظ بعلمانية الدولة من خلال العديد من الثوابت والأسس(كما جاء في صحيفة البيان الإماراتية).

وجاءت أحداث العدوان الإسرائيلي على غزة في يناير 2009، والموقف التركي من هذه الحرب، ليعطي دفعة قوية للعلاقات التركية الإيرانية، حيث رأت إيران في هذا الموقف التركي من العدوان انفكاكاً تركياً كاملاً من علاقاتها السابقة مع إسرائيل، وخصوصاً بعد المشادة الكلامية التي نشبت بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس 2009، وبينما كانت تصريحات المسئولين الإيرانيين لا تتوقف مدحاً وإشادة بهذا الموقف كان الطلاب الإيرانيون يمطرون السفارة التركية في طهران بالورود والأزهار، بل أن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركي أردوغان على أحد شوارع العاصمة الإيرانية طهران(أوغور، 2009؛ أبو الحسن، 2009).

وتواصلت الإشارات الإيجابية بين إيران والقيادة التركية عندما انتقد رئيس الوزراء التركي أردوغان العقوبات التي فرضت على إيران نتيجة لقضية الملف النووي الإيراني، وطالب بالحذر بشأن فرض عقوبات جديدة. كما أكد أن فرض أي عقوبات على صناعة الغاز في إيران التي تملك ثاني أكبر احتياطيات غازية في العالم ستكون ضارة بشكل خاص بتركيا. وأعرب أردوغان عن تشككه بشأن العقوبات قائلا إنها "لن تجلب الخير على شعب إيران ولذا فإنني أعتقد أن علينا أن

نلازم الحذر". وقال أردوغان ردا على سؤال عما إذا كانت تركيا جارة إيران ستؤيد عقوبات جديد يفرضها مجلس الأمن على طهران "من الصعب أن نقرر دون أن نرى ما في القرار، سننظر في المنتصف وسنقدم مساهمتنا ثم سنتخذ قرارا".

وكان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قد صرح قبل أيام من تصريحات أردوغان وخلال المحادثات التي أجراها في طهران مع نظيره الإيراني منوشهر متكي بأن بلاده سوف تبذل قصارى جهدها لمنع فرض أي عقوبات جديدة ضد إيران على خلفية الجدل بشأن برنامجها النووي. وقال أوغلو إن "كل جهودنا تهدف إلى القيام بحملة ضد العقوبات المحتملة وإزالة الحواجز الحالية حتى لا تظل إيران خارج الاقتصاد الإقليمي والعالمي". كما أكد الوزير التركي أنه يمكن تسوية القضية النووية الإيرانية من خلال الحوار وأعلن استعداد أنقرة لتقديم المساندة الضرورية في هذا الصدد، معرباً عن استعداد بلاده للتعاون مع إيران لضمان الأمن في المنطقة والعالم.

وفي 27 أكتوبر 2009 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان زيارة إلى العاصمة الإيرانية طهران استهدفت تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. كما أجرى محادثات مع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية ا علي خامنئي ورئيس البرلمان علي لاريجاني إضافة لوزير الخارجية منوشهر متكي. ورافق رئيس الوزراء التركي وفد اقتصادي وتجاري على مستوى عال يضم وزراء وبرلمانيين ورجال أعمال. وقد وصف أردوغان خلال زيارته إيران بأنها صديق لبلاده, واتهم الدول الغربية بعدم الموضوعية في التعامل مع الملف النووي الإيراني. كما وصف الاتهامات الغربية لإيران بأنها "مجرد أقاويل تكشف عن نفاق قائليها". وقال أردوغان في تصريحات لصحيفة غارديان البريطانية إن الدول التي تتهم إيران فيما يتعلق بالنووي لا تنكر أن لديها في الوقت نفسه بنية أساسية نووية قوية. كما اعتبر أن العمل العسكري ضد منشآت إيران سيكون نوعا من الجنون قائلا إنه من الخطأ التفكير بتدمير إيران وإزالتها بطريقة ما". كما تضمنت الزيارة التوقيع على سبع اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي بين البلادين(جاء الخبر في صحيفة الرياض السعودية).

واستناداً إلى موقع "تيك ديبكا" الإسرائيلي المتخصص بالشؤون الأمنية نقلاً عن مصادره العسكرية الخاصة، شهدت هذه زيارة أردوغان هذه إلى طهران إبرام مذكرات تفاهم عسكرية بين الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ورئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان تتضمن التزام تركيا بتقديم الدعم المخابراتي العسكري لإيران ومساندة القوات الجوية التركية لصد أي هجوم إسرائيلي محتمل ضد منشآت إيران النووية. كما تم بحث تفاصيل هذه الاتفاقيات في اسطنبول على هامش مؤتمر إسلامي جرى هناك في 11 نوفمبر 2009. وتشمل هذه التفاهمات التركية الإيرانية تزويد تركيا لإيران بمعلومات استخبارية حول أي تحرك عسكري أمريكي في منطقة الشرق الأوسط، تهدف لمساعدة إسرائيل لتوجيه ضربة لإيران. وأكدت مصادر "تيك ديبكا" أن تفاصيل هذه التفاهمات سبق أن تم الاتفاق عليها في الخامس والعشرين من أكتوبر 2009 في اجتماع سري عقد في طهران بين مسئولين عسكريين كبار في البلدين(جاء الخبر في صحيفة الرياض السعودية).

وذكرت مصادر عسكرية غربية أن قادة الجيش التركي حاولوا في البداية الاعتراض على هذه الخطوة، إلا أنهم وافقوا عليها بعد ذلك. ومن المبررات التي ساقها اردوغان لإقناع قادة الجيش بجدوى خطوته هذه قوله هناك توجيه سري من الرئيس الأمريكي باراك أوباما لأنقره وطهران، اقترح فيه أن تسلم إيران 400 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب لتركيا، وهناك سيكون تحت رقابة مفتشي وكالة الطاقة الدولية. وقال اردوغان لقادة الجيش إن توجيه واشنطن طلبها لأنقرة لا يدعم موقف تركيا في الشرق الأوسط فقط، بل يعطي تبريراً لتعاونه العسكري والمعلوماتي مع طهران، الى جانب أن تركيا ستكون الوسيط الرئيسي في المنطقة(جاء الخبر في صحيفة الرياض السعودية).

واستمر الموقف التركي الداعم لإيران من خلال تصريح وزير الخارجية التركية احمد داود اوغلو في 16 ابريل 2010 "أنه من غير الوارد مناقشة سلسلة من العقوبات ضد إيران لا نعرف تفاصيلها". وأضاف ان تركيا والأعضاء الآخرين غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي لم يتبلغوا بتفاصيل العقوبات المطروحة ضد إيران"(جاء الخبر في صحيفة الرياض السعودية).

ويلاحظ مما سبق أن العلاقات التركية الإيرانية منذ عام 2002 مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا وحتى عام 2010 قد شهدت تطورات إيجابية ومتسارعة كان من شأنها الإعلان عن مرحلة جديدة من العلاقات التركية الإيرانية ربما لم تشهدها العلاقات بين البلدين عبر التاريخ. ورغم الطموحات الإقليمية الواضحة لكلا البلدين إلا أن تطور العلاقة في السنوات الأخيرة أظهر أن التعاون المتبادل هو الغالب على هذه العلاقات، وأن السياسة الخارجية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية تحت شعار "صفر مشاكل مع دول الجوار" قد أتت ثمارها(صالحة، 2009).

الفصل الرابع

القضايا الأساسية في العلاقات التركية الإيرانية 1979-2010

تحددت العلاقات التركية الإيرانية المعاصرة وبالتحديد منذ الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى الوقت الحالي (عام 2010) بالعوامل التالية (فولر، 2009؛ النعيمي، 2003؛ صالحة، 2009):

1- القضية الكردية التي أثرت في العلاقات التركية الإيرانية الثنائية، وكذلك العلاقة الثلاثية الأطراف بين كل من الأكراد العراقيين والإيرانيين والأتراك.

2- التوترات الأيديولوجية حول دور الدين في الدولة، أي الحكومة الإيرانية الدينية مقابل الدولة التركية العلمانية، علماً أن ذلك كان غالباً وعاء للخلاف وليس سبباً له.

3- انزعاج أنقرة من دعوة طهران المتكررة لأهداف متطرفة للسياسة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بإسرائيل والإسلام، والغضب من الدعم الإيراني المزعوم لعمليات اغتيال داخل تركيا، والتشجيع الإيراني المشبوه للحركة الإسلامية الكردية (حزب ا الكردي).

4- التنافس الجيوسياسي على النفوذ في عراق ما بعد صدام حسين وسوريا والخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى.

5- سعي إيران المحتمل لامتلاك أسلحة نووية.

6- حاجة تركيا إلى تلبية احتياجاتها من الطاقة في مواجهة سياسات الطاقة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بخطوط أنابيب النفط والغاز، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الملحة لتقييد قدرة إيران على تصدير الطاقة.

7- الدوافع القومية التركية الكامنة في أنقرة، التي هي في حالة ركود حالياً، والتي يمكن أن تؤدي إلى محاولة تركيا الحصول على مزيد من النفوذ داخل أذربيجان التركية.

8- قلق تركيا من أي احتمالات حدوث اضطراب داخل إيـران أو تجزئتهـا ولا سيما على أيدي قوى من خارج المنطقة، تقوم سياستها على التـدخل ونـزع الاستقرار، كبريطانيا وروسيا في الماضي، والولايات المتحدة حالياً.

أولاً: العامل الديني

رغم غياب الخلاف والصراع الديني بين تركيا وإيران نهائياً منذ عشرينيات القرن الماضي، إلا أن الثورة الإيرانية عام 1979 والتي أنهت النظام العلماني فـي إيران قد ساهمت في عودة التوتر والخلاف الديني بين وريثتـي الإمبراطـوريتين العثمانية والفارسية(حيدر، 1999).

فبعد الثورة الإيرانية ووصول النظام الإسلامي إلى السلطة في إيران، أعلـن النظام الجديد تبرأه من علمانية الشاه وسياسته فـي التغريـب، وقـد رأى آيـة ا الخميني في تركيا الكمالية حالفة فاضحة من الخيانـة للإسـلام بإلغائهـا الخلافـة وسياساتها العلمانية وتحالفها الوثيق مع الغرب الاستعماري، ورفـض المـسئولون الإيرانيون الذين زاروا أنقرة بانتظام القيام بالزيارة الواجبـة دبلوماسـياً لـضريح أتاتورك، وهو الأمر الذي يعتبر إهانة للأيديولوجية القومية التركيـة. كمـا اعتمـد السفراء الإيرانيون في تركيا دوماً سياسـة إعلاميـة معاديـة للعلاقـات التركيـة الإسرائيلية وتشجيع الآراء الإسلامية المتشددة في الداخل التركـي(فـولر، 2009؛ صالحة، 2009؛ الطويل، 2008).

ومع أن حزب العدالة والتنمية الإسلامي ومنذ وصوله إلى السلطة عمل جاداً على تحسين علاقاته مع طهران – كما ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل- إلا أن المؤسسة العسكرية التركية استمرت في موقفها الأكثـر تـصلباً مـن مواقـف الموظفين المدنيين الأتراك حيال إيران. وكما يذكر بولنت أراس، فإن الرؤية الكونية الكمالية القديمة لا تزال تميل إلى القيام بعملية إسقاط لمصدر المـشكلات الداخليـة، مثل انتفاضة إسلامية في تركيا، على "أعداء خارجيين"، واستخدام العلاقات الأجنبية كطريقة لترويج أيديولوجية داخلية، وتحويل ما هو في الأساس قضايا داخليـة إلـى "قضايا أمنية" (Aras, 2008) .

وهكذا أصبحت إيران كجمهورية إسلامية ترمز "للتهديد الإسلامي" للنخبة العلمانية المتطرفة في تركيا. ومع ذلك فإن كلتا الدولتين تواصل التصرف ذرائعياً (برجماتياً) نوعا ما تجاه الدولة الأخرى. ورغم الأزمات الدبلوماسية الصغيرة بين حين وآخر، فإنها تنتهي عادة بتنحية الخلافات الدينية والأيديولوجية جانباً من أجل معالجة مصادر القلق بين الطرفين والحفاظ على التعايش الحذر بينهما(فولر، 2009؛ حنفي، 2004).

ثانياً: مصالح الأقليات عبر الوطنية

سعت كل من تركيا وإيران بين حين وآخر لاستغلال الأقليات التي لدى الطرف الآخر من أجل تحقيق مصالح خاصة، وخاصة الأقلية الكردية الكبيرة التي توجد على جانبي الحدود بين الدولتين والأقلية التركمانية الكبيرة الحجم داخل إيران.

أ) الأكراد:

لعل القضية الكردية تشكل أطول نقطة خلاف ملموسة بين الدولتين، وقد فجرتها حركة المتمردين الأكراد الخارجة عن السيطرة، والتي مضى عليها عقود من الزمن، عبر الحدود التركية- الإيرانية غير المحددة تماماً. ولم يتم تسوية الحدود بصورة دائمة إلا في عام 1937، بعد فترة من حركات التمرد الكردية داخل تركيا، حيث وجهت أنقرة أصابع الاتهام إلى إيران بدعمهم. وبعد ذلك، وفي سبعينات القرن العشرين، دعم شاه إيران حركات التمرد الكردية، ولكن داخل العراق فحسب، لكي يضعف نظام صدام حسين في العراق، غير أن تركيا لم تكن تشعر بالارتياح إلى سياسات طهران بسبب التشجيع المحتمل الذي يمكن أن تقدمه إلى المتشددين الأكراد داخل تركيا(فولر، 2009).

وقد أدى وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود التركية- الإيرانية- العراقية إلى خلق مزيد من المشكلات، فالأكراد القبليون الناطقون باللهجة الكرمانجية والقاطنون في أقصى الشمال، تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، هم أقرب جغرافياً وثقافياً إلى تركيا منهم إلى إيران. أما الأكراد الأقل قبلية وأكثر تحضراً، والناطقون باللهجة السورانية، والذين يتركزون في السليمانية، فهم مرتبطون ثقافياً بالأكراد الآخرين الناطقين بالسورانية في إيران، ولهم علاقات

أوثق تاريخياً بإيران. وتقوم كلتا الجماعتين بالإيقاع بين تركيا وإيـران مـن أجـل الحصول على أقصى مجال للمناورة(فولر، 2009).

ب) الأقليات الناطقة بالتركية

رغم أن الأقليات الكبيرة الناطقة بالتركية في إيران لا تمثل قضية كبرى في العلاقات التركية- الإيرانية الحالية، فإنها تبقى أداة ممكنة بيد تركيا للضغط على إيران. وتعادل نسبة الناطقين بالتركية في إيران نحو 26% من السكان هناك، وغالبيتهم أذريون ومرتبطون ثقافياً ولغوياً بشكل وثيق بأذريي أذربيجان. ولكن، من بين الشعوب التركية جميعاً في العالم يعتبر الأذريون في إيران الأقل اهتماماً بتركيتهم، فهم مندمجون تماماً في إيران ثقافياً واقتصادياً. والحقيقة أن الأذريين يشكلون طبقة ضخمة من رجال الأعمال، وهناك العديد من آيات ا والمسؤولين الرئيسيين يعتبرون أذريين، ومع أن المشاعر الانفصالية الحقيقية تعد متدنية جداً، فهناك قلق متزايد لدى العديد من الأذريين حول الحكم الجائر من طهران، الأمر الذي ولد لديهم رغبة في الحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي(فولر، 2009).

وعلى الرغم من احتمال ألا تلعب القضايا القومية التركية دوراً رئيساً في العلاقات التركية- الإيرانية، فإنها تبقى مع ذلك كامنة وعرضة للاستغلال من جانب تركيا إن تدهورت العلاقات بين الجانبين. قد تكون هذه هي الحال إذا وقع صدام مصالح خطير بين أنقرة وطهران حول العراق أو القضية النووية أو الحدث غير المحتمل، وهو أن تسيء طهران بشدة التعامل مع الأقلية الأذرية الضخمة، وفي حال حدوث تدهور إقليمي خطير بالفعل، فإنه لا يمكن استبعاد حدوث أزمة سداسية الأطراف، تشمل إيران والأذريين الإيرانيين، والأذريين الأذربيجانيين، وأرمينيا، والعراق وتركيا. أما في الوقت الحاضر، فيبدو من المستبعد تماماً أن تفكر تركيا في الدخول في مثل هذا الوضع المعقد، بالرغم من تحريض بعض الأوساط التركية ذات التوجه القومي المتطرف(فولر، 2009).

ثالثاً: الإرهاب

يرى بعض المراقبون أنه في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بدأت طهران محاولات التحرش بجارتها الغربية، عبر غض الطرف عن نشاط حزب

العمال الكردستاني في إيران، بالتوازي مع ما فعلته دمشق منذ مطلع الثمانيات ولغاية 1998. ولم تكتفي طهران بدعم الكردستاني، بل دعمت "حزب ا " التركي أيضاً، والذي أنشأته الاستخبارات التركية أصلاً لمواجهة المد الكردي، لكنه انقلب على الأتراك مطلع التسعينات. وبدأ الجاران يتبادلان الاتهامات في هذا الصدد، وبدأت العلاقات بينهما تشهد أزمة، على خلفية اغتيالات طاولت بعض الصحافيين الأتراك العلمانيين والمنتقدين للسياسات الدينية في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. فاتهمت أنقرة طهران بالتورط في تلك الاغتيالات، وبدعم الكردستاني و "حزب ا " التركي، وكانت طهران ترد بالنفي، واتهام أنقرة بأنها تدعم الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني، وحركة "مجاهدين خلق". وبعد انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً لإيران، بدأ سعي الجانبان، للقيام بخطوات ملموسة لتمتين هذه العلاقات وإزالة التشنج والفتور الذي كان يكتنفها(أوسي، 2008؛ Mango., 2005).

وفي أوائل عام 2000 أعلنت مؤسسة الاستخبارات القومية التركية أن إيران تدعم جبهة المهاجمين الإسلاميين الشرقية العظمى، التي كانت وراء عملية اغتيال بارزة، كما أعلنت أن الجماعة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني. وبصورة عامة، كان موقف المؤسسة العسكرية التركية تجاه إيران أكثر تشدداً من مؤسسة السياسة الخارجية المدنية، ويعود ذلك بصورة خاصة إلى الطبيعة الإسلامية للحكومة الإيرانية. والواقع أن انتقاد المؤسسة العسكرية لمساعي رئيس الوزراء الأسبق أربكان لتحسين علاقات تركيا مع إيران كان يقوم على السياسات الداخلية نحو الإسلام في تركيا أكثر مما يقوم على السياسات الخارجية نفسها(فولر، 2009).

كما أدعت تركيا مراراً أن إيران كانت تقدم الدعم اللوجستي لحزب العمال الكردستاني، أو تغض الطرف عن أنشطة حزب العمال الكردستاني عبر الحدود التركية مع إيران. وكان ذلك صحيحاً على أساس تكتيكي متقطع، ولكنه لم يكن سياسة إيرانية طويلة الأمد. ومع ذلك كله، فإن الأيديولوجية القومية الكردية المتميزة لحزب العمال الكردستاني في النهاية تعتبر تهديداً لإيران أيضاً. ففي عام 2006و 2007 تعاون تركيا وإيران تعاوناً وثيقاً في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني، ونظيره الإيراني حزب الحياة الحرة، وباعتبار أن هناك تقارير

تشير إلى أن الولايات المتحدة تمد حركات أقليات انفصالية داخل إيران بالدعم، ومنهم الأكراد الإيرانيون، فإن هذا التعاون التركي- الإيراني يشكل مصدر إزعاج لواشنطن. وفي الوقت نفسه، فإن إدراك أنقرة لممانعة واشنطن اتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني يعد مصدراً رئيسياً لإثارة أنقرة (فولر، 2009؛ محمود، 2009).

رابعاً: العامل الاقتصادي

يصل حجم التجارة بين تركيا وإيران عشرة مليارات دولار، وتعد إيران واحدة من أهم مصادر تزويد تركيا بالطاقة، وكذلك تعتبر الطريق البري الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز ووسط آسيا. ومن ناحية أخرى فإن الشركات التركية بدأت في الأعوام الأخيرة تحصل على المناقصات ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة في إيران. ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية استخراج البترول ونقله التي كان من المتوقع المصادقة عليها عام 2009 ولكن تم إرجاؤها لأسباب تقنية تبين الأهمية التي توليها إيران لتركيا. وتهدف هذه الاتفاقية إلى أن تُحيل إلى الشركات التركية وبدون مناقصات التنقيب عن البترول في منطقة خليج البصرة وفي حقول جنوب إيران التي تمثل حوضاً للطاقة المشتركة بين إيران وقطر(أوغور، 2009).

وقد اعتبر الرئيس التركي عبد ا غول قرار إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في قمة منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي دعي إليها أثناء انعقادها في طهران في مارس 2009 مهماً للغاية بالنسبة إلى تركيا، وفي حالة تحقق هذا الأمر فإن الصادرات التركية إلى إيران يمكن أن تزيد بشكل كبير، وفي الوقت الحالي يلاحظ أن ميزان الصادرات الخارجية بين الدولتين هو لمصلحة إيران بشكل كبير بسبب عامل الطاقة. ومن ناحية أخرى فإن عدد السياح القادمين من إيران إلى تركيا يزداد يوماً بعد يوم، وهو مؤشر مهم على طبيعة العلاقات الاقتصادية الثنائية، وقد قفزت الرحلات التي تنظمها الخطوط الجوية التركية إلى طهران قفزت خلال العشر سنوات الماضية من ثلاث رحلات في الأسبوع إلى عشرين رحلة(أوغور، 2009).

وكانت تركيا وإيران قد أعلنتا في أبريل 2007 عن خطط لإقامة تحالف استراتيجي يقوم على مشروع مشترك في مجال الطاقة. ويستلزم المشروع حفر آبار جديدة للنفط والغاز ونقل الطاقة مروراً باليونان إلى أوروبا بواسطة خطوط أنابيب غاز تعبر تركيا حالياً، وتعهدت تركيا بملياري دولا لتسويق الغاز الطبيعي الإيراني ونقله، كما تقوم بالتخطيط لتسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط الأنابيب إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط. ويفضل الاتحاد الأوروبي واردات الطاقة الإيرانية للاستغناء عن الاعتماد الزائد على مصادر الطاقة الروسية، لكن واشنطن تعارض بشدة هذا المشروع الذي يعتبر مصدراً مستمراً للاختلاف مع أنقرة (فولر، 2009).

ويأتي الدعم الذي تقدمه إيران لمشروع "نابوكو" الذي تؤيده تركيا بقوة والذي سوف يقوم بإيصال مصادر الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا ليعزز العلاقات بين البلدين. ومن أجل أن تتمكن إيران من الانضمام إلى هذا المشروع وتستفيد من بيع النفط والغاز الخارج من أراضيها عبر هذا المشروع يجب أن تحل مشاكلها الأساسية مع الولايات المتحدة. وهذا الوضع لا يخدم مشروع "ناباكو" فحسب بل هو مفيد كذلك بالنسبة إلى مشروع "خط أنابيب السلام" الذي تعقد عليه إيران آمالاً كبيرة والذي يصل من إيران إلى الهند عبر الأراضي الباكستانية. وبسبب هذه المحاذير السياسية فإن إيران إما أن لا تنفذ مشاريعها الكبيرة أو تضطر إلى بيع الطاقة بأسعار أقل بكثير من منافسيها(أوغور، 2009).

كما يذكر في هذا الصدد أيضاً مشروع خط الربط "طرابزون" – "تبريز" الذي تهتم به إيران اهتماماً خاصاً والمرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران، ويعتقد الإيرانيون أن جلب وارداتهم من الغرب عبر البحر الأسود سيكون أكثر ربحاً وأقل زمناً، وهم مهتمون بهذا المشروع اهتماماً كبيراً، لا سيما في ظل المشكلة القائمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي يوجد بها أهم قواعد الاستيراد في المنطقة(أوغور، 2009).

وتشعر تركيا أنها عالقة في مأزق بين المطالب الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأهمية علاقات العمل الطيبة مع طهران وخصوصاً في المجال

الاقتصادي، ويسهم هذا النوع من المأزق في تعزيز الأصوات الداعية إلى مزيد من الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية، وزيادة الأواصر الاقتصادية مع روسيا والصين والهند وأفريقيا وغيرها(فولر، 2009؛ Odekon., 2005).

كما تعتبر العقوبات التي تفرضها البنوك الغربية على إيران من أهم العوائق التي تقف أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. وقد اقترحت إيران تأسيس بنك مشترك، وإجراء الأعمال التجارية بالعملة المحلية للبلدين من اجل تجاوز المشاكل المتمثلة في العقوبات التي ترى فيها إيران واحدة من أكبر العقبات أمام صادرات الشركات التركية(أوغور، 2009).

وفي حين أن قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران سيكون له تأثير سلبي على مصالح أنقرة، فإنه حتى المساعي الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على طهران سيكون لها تأثير كبير في التجارة الخارجية التركية، فهناك نحو خمسة وسبعين ألف شاحنة تركية تعبر إيران كل عام في طريقها إلى آسيا الوسطى وما بعدها. ومن المستبعد تماماً أن تخضع أنقرة لاعتراضات واشنطن على مبادراتها الجديدة الرئيسية المتعلقة بالطاقة، بالنظر إلى أهميتها للاقتصاد التركي وأيضاً لمساعي أنقرة إلى بناء علاقات أوثق مع إيران(فولر، 2009).

خامساً: الملف النووي الإيراني

تنظر تركيا إلى البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا، فأولاً، ينتاب تركيا قلق من أن يؤدي توصل إيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد في المنطقة، وهي قلقة أيضاً من أن يؤدي هذا الوضع إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة، ثانياً، إن تركيا تعتبر حصول إيران على السلاح النووي عاملاً مهما يقوي موقفها في التنافس الثنائي غير المعلن بينهما(أوغور، 2009).

وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا منذ بدء الأزمة الإيرانية تفادت الوقوف في صف الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت على استخدام لغة متوازنة تقول من خلالها إن النشاطات النووية الإيرانية ذات أهداف سلمية. كما أنها تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص موضوع الأسلحة النووية. ولهذا السبب، تؤيد تركيا العرض الذي تقدمت به سوريا في جدول أعمال الأمم المتحدة

والهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية تماماً، والذي يستهدف في الأساس إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا ذاتها خطت في السنوات الأخيرة خطوة جادة للاستفادة من التكنولوجيا النووية، وهي قلقة من احتمال توجيه الضغوط المطبقة على إيران عليها هي ذاتها فيما بعد تحت حجج مختلفة. ومن هذا المنطلق أعلنت تركيا لمرات عديدة أنه من حق كل دولة استخدام التكنولوجية النووية لأغراض سلمية في إطار رقابة المؤسسات الدولية المسؤولة، وحظيت تركيا لموقفها هذا باحترام إيران(أوغور، 2009).

وتشير بعض التحليلات إلى أن التسلح النووي الإيراني لا يحتل أولوية قصوى داخل تركيا عند مقارنته بالقضية الكردية، حتى بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية التركية، فتركيا أقوى كثيراً من إيران في مجال الأسلحة التقليدية، وعلى الرغم من مصادر التوتر المختلفة بينهما، فليس هناك تاريخ حديث من المواجهات العسكرية الخطيرة بين البلدين. وفي الوقت الذي يرحب به الزعماء الأتراك بموقف البرنامج النووي الإيراني من حيث المبدأ، أو اقتصارها على الجانب السلمي فقط، فإنهم يخشون كذلك أن تدفع السياسات الأمريكية بإيران إلى السير بصورة أسرع وأخطر في الاتجاه النووي. وأشار استطلاع للرأي في يونيو 2003 بشأن إمكانية حدوث مواجهة أمريكية- إيرانية إلى أن 55% من الأتراك أفادوا بأنهم يفضلون البقاء على الحياد في هذه المسألة، بينما فضل أقل من 24% الوقوف مع إيران، ورغب أقل من 17% الانحياز إلى الولايات المتحدة(فولر، 2009؛ الهياجنة، 2007، نوار، 2008).

سادساً: دبلوماسية الوساطة

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع إيران بعد فترة من الصراع دامت ثلاثين عاماً، أعلنت شخصيات تركية مهمة وعلى رأسها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن بلاده مستعدة للعب دور الوسيط وقال :"إن هناك رغبة لدى الطرفين في لعب تركيا لهذا الدور". وإذا تحققت المفاوضات الشاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فمن الممكن أن تكون لتركيا مساهمة إيجابية في ذلك لأن وجهات نظر المسئولين الإيرانيين إزاء أردوغان

وعبد ا غول إيجابية. وهم يعتبرون الاقتراحات التي تقدمها القيادة التركية مبينة على نوايا حسنة وليست نتيجة للضغوط الغربية(أوغور، 2009).

ورغم أن إيران قد رفضت في السابق الوساطة التركية عدة مرات، منها في آذار/مارس 2009 وأيضا في كانون أول/ ديسمبر 2009، عندما قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أن تركيا ملتزمة بالعمل على ضمان ألا تتمكن طهران من تطوير أسلحة نووية، وأنه يجب حل هذه المشكلة بالطرق الدبلوماسية. لكن إيران عادت وقبلت مؤخرا بالتفاوض على الاقتراح، بأن تكون تركيا محطة لتبادل اليورانيوم مع الغرب، وفق اقتراح الأمين العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الذي تم التفاوض على أساسه بين المجتمع الدولي وإيران(باكير، 2010).

وتتجدد المساعي الآن من قِبل الخارجية التركية لمحاولة حل الأزمة النووية قبل أن تتفاقم الأوضاع مع فرض المزيد من العقوبات الدولية على طهران، لكن الموقف التركي يعاني من بعض المشاكل فيما يتعلق بدوره المفترض كوسيط، منها(باكير، 2010):

1- الأطراف الدولية لا تثق بإيران، فقد مضت عدة سنوات ظلّت إيران خلالها تماطل بدعوى التفاوض إلى أن وصل برنامجها النووي إلى مرحلة متقدمة اليوم. وسيكون من الصعوبة جدا أن تقنع تركيا الغرب بأن إيران جادة هذه المرة في مسألة التفاوض وأنها تريد التوصل إلى حل حقيقي، وليس تضييع الوقت للتهرب من العقوبات أو مواصلة برنامجها النووي.

2 - هناك شكوك دولية واسعة تجاه طبيعة البرنامج النووي الإيراني، الذي يعتقد بأنه برنامج عسكري، هدفه الوصول إلى قنبلة نووية وليس الوصول إلى الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ولم تقدم طهران إلى الآن ما يكفي من الأدلة لتثبت بأن برنامجها سلمي.

3- تتطلب عملية "الوساطة" و"المفاوضات"، أن تكون تركيا على مسافة واحدة من الطرفين. لكن الموقف الرسمي المعلن إلى الآن هو الرفض القاطع لفرض المزيد من العقوبات الدولية على إيران، وفي هذا انحياز واضح إلى إيران.

الفصل الخامس

رؤية استراتيجية في مستقبل العلاقات التركية الإيرانية

شهدت العلاقات التركية مع دول الجوار العديد من النزاعات والخلافات الحدودية والتوترات السياسية والعسكرية منذ إنشاء الجمهورية التركية، إلا أن العلاقات التركية الإيرانية كانت بعيدة عن هذا الوضع، فرغم مئات السنين من الجوار بين أهم وأكبر الحضارات والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط، ورغم الكثير من الضربات والانتكاسات بين الدولتين، فقد تجنبتا منذ أكثر من قرن من الزمان الدخول في مواجهة عسكرية جديدة ورجحتا اعتماد سياسة الترغيب والترهيب في علاقاتهما التي نجحتا من خلالها في حل العديد من المشاكل والمضي في مسار حماية المصالح واعتماد أسلوب الاعتدال والتوازن(صالحة، 2009؛ محمود، 2009؛ رضوان، 2006؛ Ghani, 2001).

واعتبرت ذهنية الحكومات المتعاقبة للبلدين، وخيارات النظامين وطبيعة تحالفاتهما الخارجية، في مقدمة العوامل التي أثرت في سياسة شد الحبل أو إرخائه بحسب الظروف والاحتياجات والمتطلبات السياسية داخلياً وخارجياً، كما أن وصول الإسلاميين الشيعة إلى الحكم في إيران عام 1979م، حيث رجح الجانبان إبقاء مذهبيتهم أو ميولهم الدينية على الحياد في أكثر الأحيان أثناء إعطاء قراراتهم المتعلقة بالجار، ورغم كل ما كتب ونشر حول تصدير الثورة الإيرانية، والقلق التركي الداخلي على مصير العلمانية المهددة، وما أعقبه من وصول العدالة والتنمية إلى السلطة، إلا أن ذلك لم يظهر إيران دينياً ومذهبياً عند خط أحمر لا يجوز تجاوزه، ولم تهتم الحكومات والسلطات في البلدين بمثل هذه الأقوال التي ظلت ثانوية وشكلية أمام المراقبة الذاتية من قبل العاصمتين اللتين نجحتا في الحيلولة دون وقوع أي توترات جدية خلال الحقبة الماضية(صالحة، 2009؛ حيدر، 1999؛ فولر، 2009).

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض الملفات المتأزمة في العلاقات التركية الإيرانية في السنوات الأخيرة، كمصالحهما المتضاربة في القوقاز وآسيا الوسطى

والتقارب الإيراني- الروسي في قزوين، وموقف إيران من الحرب في جورجيا والانتشار والتمركز التركي الجديد في الشرق الأوسط، وتوسيع رقعة التعاون في منطقة الخليج بين تركيا وبلدان الخليج. كلها مسائل ربما تقود نحو قناعة اقتراب حدوث بعض التوتر في العلاقات، وربما يكون الملف النووي الإيراني أو التمدد التركي في الساحة السياسية الإيرانية أو التقارب بين أنقرة ودمشق الذي يمكن أن يتم على حساب العلاقات التركية الإيرانية(صالحة، 2009).

1.5 عوامل التقارب التركي الإيراني ومعوقاته

من خلال تتبع العلاقات التركية الإيرانية الثنائية والإقليمية، نلاحظ مراحل متتالية من التعاون والتنافس. ورغم بعض أوجه التنافس والتوتر في العلاقات بين البلدين، فقد شهدت هذه العلاقات أيضاً مظاهر واضحة من التنسيق السياسي والاقتصادي. وانطلاقاً من المعطيات التاريخية وخصوصيات المنطقة، يمكن تحديد أهم العوامل الفاعلة في العلاقة الإيرانية التركية سلباً وإيجاباً:

أولاً: عوامل التقارب

أ) التجارب السابقة: تحظى العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران برصيد مهم من تجارب التنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، بدءاً بميثاق سعد آباد عام 1937، بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق، ثم حلف بغداد عام 1958، وحلف المعاهدة المركزية عام 1964، ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية عام 1965، ومنظمة التعاون الاقتصادي عام 1985، ثم توسيع هذه الأخيرة عام 1992 لتضم أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكيرجيستان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان(جفال، 2005؛ حمد، 1992؛ موسوعة المعرفة؛ رضوان، 2006؛ أوسي، 2008؛ النعيمي، 2003؛ أوغور، 2009؛ Rajaee, 1997).

ب) الموقع الجيواستراتيجي: تمتد المنطقة الجغرافية التركية- الإيرانية ومجموع الأعضاء الجدد في منظمة التعاون الاقتصادي إلى حدود الهند والصين شرقاً، وإلى مشارف أوروبا والبحر المتوسط غرباً، كما أنها ترتبط بجزء كبير من

الحدود الجنوبية لروسيا، وتطل من الجنوب على الخليج العربي وبحر عمـان، أي أنها تشكل من مناطق جغرافي تجمعاً متماسكاً، ولذلك يقدمها دعاة التعـاون في كل من تركيا وإيران على أنها المجموعة الاقتصادية المستقبلية التي ستربط بين منظمة دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي (جفـال، 2005؛ Rubin, 2001, Byman., 2001).

ج) **القواسم الثقافية المشتركة**: إلى جانب مظاهر التنوع، تشكل المسارات الثقافيـة والتاريخية المتقاربة لشعوب المنطقة أرضية مناسبة لتوسيع التعاون إلى حـدود ما يمكن تسميته بالحضارة التركية- الإيرانية القديمة التي نتجت عن انـصهار شعوب هذه المنطقة وثقافاتها(جفال، 2005؛ Rubin, 2001, Byman., 2001).

ثانياً: المعوقات

أ) تأتي العوامل السياسية في مقدمة معوقات التطور في العلاقات التركية الإيرانية، ويتجسد ذلك على الخصوص في اختلاف طبيعة النظام الـسياسي فـي تركيـا وإيران، وبالتالي وجود مؤسسات سياسية وطنية غير متجانسة، وانتهاج سياسات خارجية متناقضة.

ب) الآثار السلبية لضعف الاستقرار السياسي في إيران وتركيا وفـي جمهوريـات عديدة مجاورة، وقد كانت الانقلابات العسكرية في تركيا وسيلة لـضبط الحيـاة السياسية. وما زال النظام الديمقراطي هشاً ومعرضاً لأخطار التناقـضات بـين القوى الأساسية الحاكمة، وخاصة بين المؤسسة العـسكرية والتيـارات الدينيـة المناهضة للطابع العلماني للدولة التركية. كما تعاني إيران ضغوطاً دولية قويـة وصعوبات اقتصادية داخلية تهدد باستمرار أمن النظام الإسلامي واستقراره.

ج) الأثر السلبي للطروحات المتطرفة التي ينادي بها بعض الأوساط السياسية فـي كل من تركيا وإيران، ومنها الطروحات المطالبة بإحياء التراث الإمبراطـوري لتركيا. كما تذهب بعض حركات اليمين المتشدد إلى المطالبة بإعـادة ترتيـب الحدود على أساس عرقي، مثل ما هو مطروح مـن طـرف أنـصار توحيـد أذربيجان، وذلك بضم الأقلية الأذرية الموجودة في إيران. ومن جهة أخرى تثير الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإيرانية مخاوف كبيرة. وبالرغم من تأكيد

المسئولين الإيرانيين إرادتهم في تنمية تعاون إقليمي على أساس حسن الجـوار، فإن الأصوات الصادرة عن أوساط ومؤسسات إيرانية مهمة بقيت تثير الـشكوك حول النوايا الحقيقية للجمهورية الإسلامية.

د) يشكل تدخل القوى الكبرى في المنطقة عائقاً كبيراً أمام إرادة التعاون الإقليمـي، وتطبيقاً لسياسة الاحتواء والمقاطعة عملت الولايات المتحـدة الأمريكيـة علـى استكمال تطويق إيران من الشمال، بالوقوف ضد أي مشروع تعـاون إقليمـي تشترك فيه إيران مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. وهكذا يبقـى مـصير العديد من المشروعات الكبرى لا سيما في ميدان أنابيب النفط والغاز، معلقاً مـا دام النزاع الأيديولوجي الأمريكي الإيراني مستمراً(جفال، 2005).

وبالفعل، عملت الولايات المتحدة في هذا الميدان أولاً، على وقف أي تمويـل دولي لمشروع أنبوب الغاز التركماني- الإيراني، والضغط على أذربيجان لإلغـاء حصة إيران (5%) في مجمع الشركات النفطية (الكونسورتيوم) العامل في الحقـول النفطية الأذرية. وثانياً تحويل خط النفط الأذري- الإيراني- التركـي ليمـر عبـر جورجيا بدلاً من إيران، رغم أن الخط الأول أكثر أمناً وأقل تكلفـة مقارنـة ببقيـة البدائل المقترحة. فالطريق عبر جورجيا وأرمينيا مكلف وخطير بـسبب النزاعـات المسلحة في إقليمي أبخازيا وكراباخ، والطريق الروسي عبر الشيشان يدعم تبعيـة حوض قزوين لروسيا، رغم رغبة أذربيجان في إنجاز الأنبوب عبر إيران وتركيا. وثالثاً، دفع شركة أينوكال الأمريكية إلى تفادي التراب الإيراني، وهو الخط الأمثـل من الناحية الأمنية والاقتصادية، والتفكير في إنجاز أنبوب تصدير الغاز التركمـاني عبر أفغانستان وباكستان، والواقع أن إنجاز مثل هذه المشروعات عبـر خطوطهـا الطبيعية من شأنه تحقيق مكاسب اقتصادية معتبـرة وتـدعيم العلاقـات الإقليميـة بقوة(جفال، 2005).

وتعارض القوى الغربية أي تقارب مهم في العلاقات التركية- الإيرانية، ذلك أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتناقض مع أي شكل مـن أشـكال التعاون الجاد أو المكثف بين أنقرة وطهران، وقد اتضح موقف هذه القوى بشدة بعد النجاح الانتخابي لحزب الرفاه الإسلامي في تركيا وشروعه في توسـيع العلاقـات

الثنائية مع إيران. وفي هذا السياق، اعتبرت قمة رفسنجاني- ديميريل في أواخر خريف 1996، بداية لتحول خطير في المنطقة. ذلك لأنها ركزت كثيراً على مشروع بناء مجموعة الدول الثماني الإسلامية. والأخطر من ذلك هو اجتهاد القمة في إيجاد حلول عملية للخلافات المائية بين كل من تركيا والعراق. وهي كلها موضوعات تعد- من وجهة النظر الأمريكية الإسرائيلية- مساساً خطيراً بالتوازنات الإقليمية السائدة، لا يمكن قبوله. وبالفعل تم استنفار مجموع القوى السياسية والعسكرية التركية المعارضة لتقارب البلدين، في شكل انتفاضة قومية هدفها "حماية أسس الدولة العلمانية من خطر الأصولية" (الحسيني، 1997).

هـ) التنافس حول بحر قزوين: إيران شأنها شأن تركيا تبحث عن دور إقليمي في هذه المنطقة- كما ذكرنا سابقاً- لأسباب ودوافع لا تقل أهمية عن الأسباب والدوافع التركية. وتعمل إيران للاستفادة القصوى من هذه الجمهوريات عسكرياً لا سيما في مجال استقدام الخبرات والتكنولوجية العسكرية، وتسعى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة مع هذه الجمهوريات وعلى تنشيط دورها في منطقة بحر قزوين التي تضم بالإضافة إليها كل من روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان. وشأن إيران شأن روسيا من حيث الخلافات وتعدد مواطن النزاع مع تركيا، بل إن مخاوف إيران إزاء الدور التركي في هذه الجمهوريات أقوى وذلك لسببين:

1- وجود نسبة كبيرة من الأذريين في إيران وهؤلاء يتواصلون مع أبناء جلدتهم داخل أذربيجان ومعظمهم من الشيعة، ومثل هذا الوضع يثير الخوف المستقبلي لدى إيران لأنه إن أصبحت تركيا دولة إقليمية قوية فقد تشجع الأذريين في إيران على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى أذربيجان.

2- الدور التركي في هذه المنطقة يحظى بدعم الولايات المتحدة وإسرائيل ونسبياً أوروبا لأسباب تتعلق بالنموذج التركي العلماني الليبرالي لمواجهة المد الإيراني في هذه الجمهوريات من جهة ولمصالحها الخاصة من جهة ثانية. ومثل هذا البعد يشكل تحدياً للسياسة الإيرانية وثوابتها السياسية الخارجية. وفي مواجهة ذلك تسعى إيران لتفعيل دورها ونفوذها في هذه الجمهوريات اقتصادياً

وثقافياً وسياسياً في مواجهة الدور التركي وقد أصبح الدور الإيراني في هذه الجمهوريات ينظر إليه بعين التحدي بالنسبة لتركيا(دلي، 1999؛ فولر، 2009؛ جفال، 2005).

ورغم هذه العوامل المحددة للتنافس الإيراني- التركي في آسيا الوسطى فإن مسار التنافس بينهما بدأ – كما ذكرنا سابقاً- يأخذ في السنوات الأخيرة طابع التعاون في مجال إقامة مشاريع البنية التحتية لا سيما في مجال النفط والغاز والاتصالات والمواصلات، فالمصلحة المشتركة تقتضي التعاون وليس المجابهة. وبذلك فإن تغلب عوامل التقارب والتعاون على عوامل التنافس والصراع يمكن أن يكون وارداً جداً في مستقبل العلاقات بين البلدين.

وعموماً يمكن تلخيص الحقائق المتعلقة بطبيعة العلاقات المستقبلية بين كل من تركيا وإيران، كما يلي:

أولاً: تعتبر إيران وتركيا قطبين رئيسيين في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وكلا القطبين يقبعان على موقع استراتيجي في غاية الأهمية، ويغص بالثروات الطبيعية. علاوة على ذلك، فإن التغيرات الإقليمية والدولية تجعلهما قوتين مفصليتين في منطقة مستهدفة من قبل قوى خارجية.

ثانياً: هناك تنافس تركي – إيراني في الجمهوريات الإسـلامية بآسـيا الوسـطى، فالقوتان الإقليميتان، تركيا وإيران ، تسعيان إلى نشر نفوذهما على مجريات الأمور في هذه الجمهوريات. وتلجأ القوتان إلى غطاء أيديولوجي، فتشهر تركيـا الورقـة القومية، في حين تستند إيران إلى الورقة الإسلامية، وقد يؤدي التنافس- إن توافرت له عوامل التنشيط والتحريض، وبخاصة في مواجهة النفوذ الروسي- إلى نشوء خلل في العلاقات، على حساب التوازن في المصالح والمواقع الجيوبوليتكيـة والأمنيـة لدول المنطقة.

ثالثاً: قد يشكل طموح إيران النووي أحد مصادر القلق التركي إزاء إيران. فالحقيقة الأولى، أن تركيا تعتبر حيازة طهران برنامجا نوويا قد يشكل عامل عدم اسـتقرار في المنطقة وبخاصة في منطقة الخليج، مما قد يجبر أنقرة على اتخاذ تدابير مضادة لضمان أمنها. لذا، يمكن القول إن استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي قـد

يضر بالتقارب التركي- الإيراني، إلا أن هذا التهديد في التصور التركي ما يـزال افتراضيا ويعتبر محدودا مقابل واقع النزعة الانفصالية الكردية، هذه المسألة التـي تعتبر بحق الهاجس التركي الحقيقي ولها الأولوية القصوى في السياسية الخارجيـة التركية.

رابعاً: ترتبط العلاقات التركية الإيرانية بالعلاقات التركية-الإسرائيلية. فتركيا كانت السباقة في الاعتراف بإسرائيل، وهي أول دولة إسلامية تعتـرف بإسـرائيل سـنة 1949، وانعكاس ذلك على رؤية كلا الطرفين - إيران وتركيا - ونهجهمـا إزاء إسرائيل. فتركيا تطرح حلولاً دبلوماسية لمشاكل المنطقة فهي تتدخل للوساطة بـين سورية وإسرائيل، وإيران ترى بذلك خطرا عليها لأنه سيعزل سوريا عنهـا، كمـا تطرح تركيا وساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإرجاع الحقوق الفلسطينية، وهذا يخالف النهج الإيراني الذي يرى بالمقاومة خياراً وحيداً لإرجاع الحقوق الفلسطينية.

خامـساً: ثمة قلقٌ إيراني من الاثنية الأذرية التي تشكل 25% من عدد السكان فـي إيران، على اعتبار أن هذه الاثنية تربطها بالأتراك الجذور العرقية نفسها، ومصدر القلق ينبع من خلال تغذية النزعة الانفصالية لديها، إذا ما شابت العلاقات التركية-الإيرانية التوتر والقلق، أو في حال غضت إيران النظر عن نشاط حـزب العمـال الكردستاني في إيران، أو إذا دعمت إيـران حـزب ا التركـي، الـذي أنـشأته الاستخبارات التركية أصلاً لمواجهة المد الكردي، لكنه انقلب على الأتراك مطلـع التسعينات.

سادساً: ترتبط العلاقات التركية الإيرانية بعلاقة تركيا بالغرب وعضويتها في حلف الناتو، ذلك فإن التقارب التركي- الإيراني يحرج تركيا أمـام الغـرب، وبخاصـة واشنطن ويضعها في مواجهة مع الغرب الذي يشدد حصاره على طهـران، لعـدم امتثالها للإرادة الدولية، التي تطالبها بوقف برنامجها النووي، لذا تحاول تركيـا أن تقدم نفسها باعتبارها دولة معتدلة وتشكل نموذجاً إسلامياً وسطياً، وهي بالتالي تزاحم التمدد الإيراني الأصولي أمام عجز العرب عن فعل ذلك، وأن أنقرة تستطيع ترجمة نفوذها الإقليمي في المنطقة إلى نفوذ إضافي للإتحاد الأوروبي وواشنطن ويغـازل طموحاتهما ومصالحهما في المنطقة.

سابعاً: بالرغم من عمق العلاقة التي تربط تركيا بأمريكا وإسرائيل ومتانتها، لم تسع إيران بعد الثورة الإسلامية إلى التعاطي مع تركيا، بمثل ما تعاطت مع الشرق الأوسط عبر تصدير الثورة ودعم الحركات الإسلامية. وبرغم من ذلك، إلا أن إيران تعتبر تركيا بمثابة شعرة معاوية يمكن لها أن تنقل وجهة النظر الإيرانية إلى كل من إسرائيل وأمريكا، كلما ساءت علاقة إيران بإسرائيل وأمريكا لمنع وصولها إلى حافة الهاوية.

ثامناً: ترتبط العلاقات التركية الإيرانية باختلاف طبيعة نظام الحكم والتركيبة الحاكمة في البلدين: فإيران إسلامية-شيعية المذهب نظاماً وحكماً، وتركيا علمانية نظاماً، وإسلامية-سنية المذهب، ومن هنا ثمة تصادم في منظومة القيم لكليهما، وبالتالي فأيهما أفضل كنموذج للعالم الإسلامي؟. فضلا عن ذلك، إن إيران عدوة لأمريكا وإسرائيل، عكس تركيا التي تربطها تحالفات إستراتيجية مع كليهما. علاوة على ذلك، إن إيران تثير الشكوك والتوجس لدى العرب على عكس تركيا.

تاسعاً: إن البلدين كانا وما يزالا يفتقرا إلى إطارٍ مؤسساتي يكون قادراً على صوغ وتكريس علاقات التعاون وتطويرها والتنسيق فيما بين البلدين، وهذا يعكس حقيقة هشاشة العلاقات التركية-الإيرانية في الوقت الراهن. فمن المعروف أن تدفق العلاقات وتكريسها بين الجماعات والدول يحتاجا إلى إطارٍ مؤسساتي يعكس ذلك التدفق والتعاون، ويحول دون تحول التوترات التي تنتاب العلاقات إلى صراع.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أبو الحسن، خالد محمد (2009). العلاقـات التركيـة الإسـرائيلية بـين التـوتر والاستقرار، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 49، ص72-73

أوسي، هوشنك، (2008). **العلاقات الإيرانية - التركية: بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح**، صحيفة المستقبل، العدد 2840، 6 كانون الثاني/ يناير.

أوغور، حق (2009). **تركيا وإيران..البعد عن حافة الصدام**، في كتاب: تركيـا: تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربيـة للعلوم ناشرون، بيروت، ص 228.

باكير، علي حسين، (2010). **مصير الوساطة التركية في الملف النووي الإيراني**، مجلـة العـصر، 2010/5/4 موقـع المجلـة علـى الإنترنـت: www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con

جاكابتاي، سونر، (2008). **تركيا تنحني لرياح الظلام**، ترجمة أمل شرقي، صحيفة العرب اليوم الأردنية، 2008/8/24.

جفال، عمار، (2005). **التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقـاز**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص24.

الجهماني، يوسف (1997). **حزب الرفاه - نجم الدين ارباكان: الإسلام الـسياسي الجديد- الرهان على السلطة**، دار حوران، دمشق، ص9.

الحسيني، محمد صادق (1997). الأزمة التركية- الإيرانية، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد، 61، ص88.

حمد، أحمد طه (1992)، حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة، **مجلة الـسياسة الدولية**، العدد 110، ص228-231.

حنفي، عبد العظيم، (2004). اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 156، ص135-136.

حيدر، أسعد، (1999). إيران وتركيا: الصراع المستحيل والتفاهم الممنوع، **مجلة القرار**، العدد 1، ص32-33.

خليل، إبراهيم (1992). **إيران وتركيا: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر**، دار الكتب، الموصل.

دلي، خورشيد (1999). **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص54.

رضوان، وليد، (2006). **العلاقات العربية التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص113-114.

السبكي، آمال (1999)، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 250، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص193.

سيمونز، جيف، (2004). **عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سعيد العظم، بيروت، دار الساقي، ص199.

شكارة، أحمد (2003). **إيران والعراق وتركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

صابر، فوزية، (2006). قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 122، ربيع، ص123.

صالح، عبد ا (1996). الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 125، القاهرة، ص112 .

صالح، عبد ا ، (2004), **هل اتفقت إيران وتركيا على مواجهة الأكراد؟**، مجلة العصر، 7 أغسطس 2004، متوفر عبر: http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5574

صالحة، سمير (2009). إيران وتركيا في الشرق الأوسط بين تبادل المصالح وتوازن الأدوار، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 174، ص95.

الصمادي، فاطمة، (2009). تركيا وإيران: مصالح تطوي صفحة الخلاف في ظل طموحات أنقرة «العثمانية»، **صحيفة الحياة**، 10 نوفمبر.

الطويل، رواء وكي ، (2008). مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية 1923-2007، **مجلة دراسات إقليمية (جامعة الموصل)**، العدد 10، ص110.

عز العرب، محمد (2004).العلاقات الإيرانية – التركية: الدوافع والمنافع، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 51، ص75.

فودة، محمد رضا (1994). نظام عربي أم نظام شرق أوسطي، **مجلة الباحث العربي**، العدد 35، ص91.

فولر، جراهام، (2009). **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص99.

كرامر ، هانيتس (2001). **تركيا المتغيرة .. تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 273.

الكيلاني، هيثم (1996). **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ص52-53.

اللباد، مصطفى، **(**2009). **صراع الأفيال على النفوذ في الشرق الأوسط**، صحيفة العربي المصرية، 20 نوفمبر.

لطفي، منال (1997). **القوى الاجتماعية الصاعدة في إيران**، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، ص67

محمود، محمد صلاح (2009). **الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين إيران وتركيا (دراسة في الأسباب والنتائج)**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، العراق، ص69.

مركز المعلومات للدراسات والبحوث، (2002). الانتخابات التركية: تحول تاريخي يضع البلاد على مشارف عصر جديد، الملف السياسي، **صحيفة البيان الإماراتية**، 15 تشرين الثاني.

مصطفى، عبد الجبار(1994). التنافس التركي والآفاق المستقبلية للعلاقات مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة، **مجلة دراسات تركية،** العدد5، مركز الدراسات التركية.

موسوعة المعرفة: **العلاقات التركية الإيرانية** متوفر عبر: الإنترنت:http://www.marefa.org/

ميرفي، إيما (1997). **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص ص120- 124.

النعيمي، عبد الجبار (2003). تركيا وإيران: صراع أم تعاون: رؤية تحليلية مستقبلية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مجلد 7، عدد 23، ص20-21.

نوار، إبراهيم، (2008). الخيار النووي الإيراني : رؤية تحليلية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 171، ص22-28.

نور الدين، محمد، (2008). **تركيا: الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ص73-74.

نور الدين، محمد، (2006). الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية: تركيا، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 332، ص81 .

هلال، رضا (1999). **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أركان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة، ص155.

الهياجنة، عدنان، (2007). أزمة الملف النووي الإيراني و سيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل : دراسة استراتيجية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 40-41، ص11-28

الياسين ، ضاري رشيد (1998). البيئة الإقليمية للعراق – رؤية عامة. **مجلة دراسات إستراتيجية**، بغداد، العدد 5. ص ص 8- 39.

ب- المراجع الانجليزية

Aras, Bulent; Polat, (2008), **From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran**. Security Dialogue, Oct2008, Vol. 39 Issue 5, p495-515.

Birand, Mehmet Ali., (1987), **The general's coup in Turkey : an inside story of 12 September 1980**, London ; Washington : Brassey's Defence Publishers.

Byman, Daniel., (2001), **Iran's security policy in the post-revolutionary era**, Santa Monica, CA : RAND, p100-101.

Cetinsaya, Gokhan., (2007), **Turkey-Iran Relations, 1979-2004: Revolution, Ideology, War, Coups and Geopolitics**, International Journal of Middle East Studies; May2007, Vol. 39 Issue 2, p322.

Efegil, Ertan and Stone, Leonard A., (2003), Iran And Turkey In Central Asia: Opportunities For Rapprochement In The Post Cold War Era, **Journal Of Third World Studies**, Vol. XX. No.1, p57-58.

Fuller, Graham E., (2008),**The New Turkish Republic: Turkey As A Pivotal State In The Muslim World**, US Institute Of Peace Press, p108.

Ghani, Cyrus., (2001), **Iran and the rise of Reza Shah: from Qajar collapse to Pahlavi rule**, I.B.Tauris, p401.

Kibaroglu, 2008 Implications of A Nuclear Iran for Turkey **Middle East Policy, Winter, Vol. 15 Issue 4, p59-80**

Ismael, Tareq; Aydin, Mustafa., (2003), **Turkey's foreign policy in the 21st century: a changing role in world politics**, Aldershot: Ashgate, p182-83.

Kaim, Markus., (2008), **Great powers and regional orders : the United States and the Persian Gulf**, Aldershot: Ashgate, p42.

Khadduri, Majid and Ghareeb, Edmund., (2001), **War in the Gulf, 1990-91 : the Iraq-Kuwait conflict and its implications**, Oxford: Oxford University Press, p92.

Li'el, Allon., (2001), **Turkey in the Middle East : oil, Islam, and politics**, Boulder: Rienner, p92.

Mafinezam, Alidad., and Mehrabi, Aria., (2007), **Iran and its place among nations**, Westport, CT : Praeger Publishers, p58.

Malik, Hafeez., (1996), **Central Asia : its strategic importance and future prospects**, New York : St. Martin's Press, p18-19.

Mango, Andrew., (2005), **Turkey and the War on Terror for Thirty Years We Fought Alone**, Taylor & Francis, p42-45.

Martin, Lenore G., (2004), **The future of Turkish foreign policy**, Cambridge: Mass. MIT Press, p185.

Natali, Denise., (2005), **The Kurds and the state : evolving national identity in Iraq, Turkey, and Iran**, Syracuse, NY Syracuse Univ. Press, p144.

Odekon, Mehmet., (2005), **The costs of economic liberalization in Turkey**, Lehigh University Press, Bethlehem, PA, USA.

Olson, R., (2000)**: The Kurdish and Islamist Questions Third World Quarterly, Oct., vol. 21, no. 5, p. 871-890.**

Olson, R., (2004**), Turkey-Iran relations, 1979-2004 : revolution, ideology, war, coups, and geopolitics Costa Mesa, Calif: Mazda Publishers.**

Olson, R., **(1998), The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: from World War I to 1998.** Costa Mesa Calif, Mazda.

Rajaee, Farhang., (1997), **Iranian perspectives on the Iran-Iraq war**, University Press of Florida, p100

Rubin, Barry M., (2001), **Turkey in world politics : an emerging multiregional power**, Boulder: Rienner, p220.

Rubin, Barry M., (2001), **Turkey in world politics: an emerging multiregional power**, p8.

Tarock, Adam., (1999), **Iran's foreign policy since 1990: pragmatism supersedes Islamic ideology**, Commack, NY : Nova Science Publ., p101.

World Fact Book 2009, Iran: Available on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html

World Fact Book 2009, Turkey: Available on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html